WWW.SCCIYE.ORG

النشرة الاقتصادية

شهرية - تصدر عن الإدارة الإعلامية بالغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة

24 صفحة

أزمة سلاسل الإمداد العالمية تتفاقم..

القطاع الخاص اليمني.. معـــاً لنواجه الأمـــر

- صفحة 2 — المطهر: نحرص على تعزيز الشراكة الاستراتيجيةمع القطاع الخاص
- صفحة 3 — زيارة ناجحة أجراها الأستاذ الكبوس لمسقط
- صفحة 7 — القطاع التجاري والصناعي في اليمن يواجهان صعوبات كبيرة-لقاء
- صفحة 12 — سلاسل الإمدادات العالمية ماتزال مضطربة واليمن في مرماها
- صفحة 16 — القطاع الصناعي في اليمن يشهد أكبر انكماش في عهده

الغرفة التجارية الصناعية
Chamber of Commerce and industry
Capital Secretariat Sana`a - أمانة العاصمة - صنعاء

cs.scci@scciye.org
www.scciye.org

الهـاتف : 01 401206
الفاكس : 01 531083

يوليو - أغسطس - 2022م

مؤتمر الاستثمار سينعقد في أكتوبر بمشاركة الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة -صنعاء

النشرة الاقتصادية -خاص

ينطلق بالعاصمة صنعاء في شهر سبتمبر القادم مؤتمر الاستثمار الذي تنظمه الحكومة برئاسة دولة الأستاذ الدكتور عبد العزيز بن حبتور رئيس مجلس الوزراء بالتعاون مع الهيئة العامة للاستثمار والغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء.

وكانت الغرفة قد شاركت في اجتماعات اللجنة التحضيرية للمؤتمر التي عقدت اجتماعين في شهر مايو حيث كان الاول برئاسة رئيس مجلس الوزراء الدكتور عبدالعزيز صالح بن حبتور وحضور الأستاذ حسن محمد الكبوس رئيس مجلس إدارة الغرفة والأستاذ محمد محمد شارب نائب رئيس مجلس الإدارة والدكتور محمد الآنسي عضو مجلس الإدارة وناقشت سير الخطوات التحضيرية المشتركة من قبل الجهات الحكومية والقطاع الخاص على طريق انعقاد المؤتمر.

والثاني في الغرفة والذي ناقش

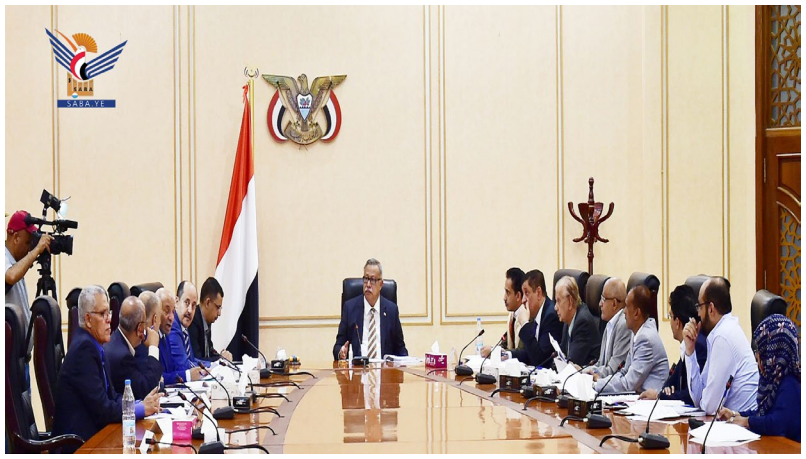

أوراق العمل التي ستقدم من القطاع الخاص والتطلعات للخروج بنتائج إيجابية تسهم في تطوير وتعزيز بيئة الاستثمار وجعل القطاع الخاص قائدا للاستثمار والمستثمرين.

وسيركز المؤتمر على العديد من المحاور تشمل قطاع الزراعة وتنميته، ومتطلبات تحسين بيئة العمل ونظام النافذة الواحدة كاملة الصلاحيات، وعرض الفرص الاستثمارية القطاعية، وتمتين الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والمناطق الصناعية وتنميتها، والحوافز والمزايا الإضافية والاستثنائية، ومجمع الصناعات الدوائية والمشاريع الصغيرة والأصغر وإمكانية تخصيص مجمعات خاصة بها، وكذا دعم المشاريع الابتكارية وغيرها.

من جانبها حثت الغرفة كافة الشركات والتجار والمصنعين على ضرورة إيلاء المؤتمر عناية خاصة خصوصا بالمقترحات والرؤى لموضوع حوافز الاستثمار في القطاع الزراعي لما فيه تنمية وتطوير حجم الإنتاج في مختلف المحاصيل وفي مقدمتها الحبوب وخصوصا القمح.

وأكدت على ما يحمله مؤتمر الاستثمار من أهمية بالغة لاستكشاف الفرص الاستثمارية الواعدة في مختلف القطاعات، وكذا دراسة المشاكل والتحديات التي تواجه الاستثمار بمسئولية عالية وتحديد الحلول العلمية والعملية للحد منها ومعالجة ما يمكن معالجته خلال هذه الفترة الاستثنائية، لإحداث حراك تنموي واستثماري يساهم في الحد من البطالة ويقلص فاتورة الاستيراد من الخارج ويخدم توجه الاكتفاء الذاتي خصوصاً من المواد الأساسية.

في لقائه بقيادة الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة –صنعاء IICY

المطهر يؤكد الحرص على تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين وزارة الصناعة والتجارة والقطاع الخاص

صنعاء - سبأ:

في أول لقاء له بالقطاع الخاص بقيادة الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة –صنعاء أكد معالي وزير الصناعة والتجارة محمد شرف المطهر حرصه على تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الوزارة والقطاع الخاص مشددا على أن القطاع الخاص شريك أساسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي اللقاء الذي عقد في مايو 2022 مع القطاع الخاص برئاسة الأستاذ حسن محمد الكبوس رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة - صنعاء أكد الوزير المطهر الحرص على حل كافة الصعوبات التي تواجه القطاع الخاص.. مشيراً إلى أهمية تطوير الشراكة بين الوزارة والقطاع الخاص بما ينعكس إيجابياً على الوضع التمويني والسعري.

وأشار إلى ضرورة إيجاد آلية تعامل شفافة بين القطاع الخاص والجهات الحكومية بما يقضي على كافة الاختلالات وينهي المصاعب

التي تواجه القطاع الخاص ، وتقديم كافة أوجه الدعم لتسهيل عملية استيراد وإنتاج السلع الغذائية وتسهيل عملية انسيابها إلى الأسواق دون عراقيل.

من جهته أكد الأستاذ حسن محمد الكبوس حرص القطاع الخاص ممثلا بالغرفة على تحقيق الاستقرار التمويني وتعزيز المخزون الغذائي للبلاد .. معبرا عن تقديره لتفهم قيادة الوزارة لأوضاع القطاع الخاص والتعاون في حل مشاكله.

حضر الاجتماع وكيل وزارة التجارة لقطاع التجارة الخارجية عبد الله عبد الولي نعمان ووكيل مصلحة الجمارك عدنان الغفاري وعضو مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية الدكتور محمد الآنسي ومستشار الغرفة توفيق الخامري.

زيارة ناجحة قام بها الأستاذ حسن الكبوس لمسقط

الاتفاق على تعزيز دور القطاع الخاص في تمكين التعاون الاقتصادي والاستثماري بين اليمن وسلطنة عمان

الإدارة الإعلامية /خاص

أثمرت زيارة رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة الأستاذ حسن محمد الكبوس لسلطنة عمان الشقيقة خلال الفترة 10-6 أغسطس 2022م نتائج إيجابية لتعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري بين بلادنا وسلطنة عمان وفتحت آفاقا جديدة لتعزيز مكانة ودور القطاع الخاص في قيادة ودفع علاقات البلدين الشقيقين اقتصاديا واستثماريا.

ويأتي على رأس نتائج الزيارة الاتفاق على المشاركة الفعالة من قبل الجانب اليمني في المؤتمر الاستثماري الذي ستقيمه غرفة تجارة وصناعة عمان فرع ولاية ظفار منتصف سبتمبر القادم في مدينة صلالة ، ومن أجل ذلك زار الأستاذ حسن فرع غرفة تجارة وصناعة عمان بمحافظة ظفار والتقى بمعالي المهندس حسين بن حثيث البطحري رئيس مجلس إدارة الغرفة بمكتبه بمدينة صلالة وبحث معه تعزيز العلاقات الاقتصادية بين اليمن وسلطنة عمان الشقيقة وسبل الدفع بها لأفاق رحبة.

وفي اللقاء قدم المهندس البطحري الدعوة للتجار اليمنيين للمشاركة في المؤتمر الاستثماري الذي ستقيمه غرفة تجارة وصناعة عمان فرع ولاية ظفار منتصف سبتمبر القادم في مدينة صلالة وأكد ترحيب الغرفة العمانية وحرصها على المشاركة الفعالة لأعضاء الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء وكل اليمن وتقديم كافة أشكال الرعاية والتسهيلات لهم ،مؤكدا أن فعالية المؤتمر الاستثماري في صلالة ستثمر في نتائجها اعتبار صلالة بوابة دائمة لتصدير المنتجات اليمنية لمختلف دول العالم سيما في أفريقيا واسيا مما سيمكن الصادرات اليمنية من الوصول للأسواق الدولية بانسيابية وسهولة وتكاليف مخفضة.

> دعوة القطاع الخاص اليمني للمشاركة في المؤتمر الاستثماري بصلالة منتصف سبتمبر القادم

كما تم بحث سبل تعزيز وتنمية العلاقات الاقتصادية والاستثمارية بين القطاع الخاص في البلدين الشقيقين، والدفع بعلاقات التعاون بين الغرفتين لمستويات تنسيقية متقدمة.

وفي العاصمة العمانية مسقط التقى الأستاذ حسن بمعالي السيد حمد بن حمود القصابي القائم بأعمال الرئيس التنفيذي للمؤسسة العامة للمناطق الصناعية العمانية "مدائن".

وخلال اللقاء أكد السيد القصابي ترحيب السلطنة بكافة الاستثمارات اليمنية وحرص السلطنة على منحها كافة التسهيلات اللازمة لنشاطها واستدامتها.

كما تم في اللقاء الذي حضره السيد رزق قاسم عليمات مستشار المناطق الحرة والاقتصادية في المؤسسة العامة للمناطق الصناعية العمانية التأكيد على دعوة الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء والشركات والمستثمرين للمشاركة في مؤتمر الاستثمار والذي ستنظمه السلطنة في صلالة منتصف شهر سبتمبر القادم.

ونوه الجانب العماني أنه سيتم تنظيم يوم عمل للمستثمرين اليمنيين قبيل المؤتمر بهدف التعرف على رؤيتهم وتلقي مقترحاتهم حيال التسهيلات والمزايا الجاذبة لهم وإزالة أي معوقات أو عراقيل قد تنشأ أمام أنشطتهم إضافة لاطلاعهم على الفرص الاستثمارية المطروحة بالسلطنة في مختلف المناطق الصناعية.

وعقب ذلك أطلع السيد حمد بن حمود القصابي الأستاذ الكبوس على إجراءات وأنشطة عمل المدن الصناعية في كل من صحار وسمائل العمانيتين.

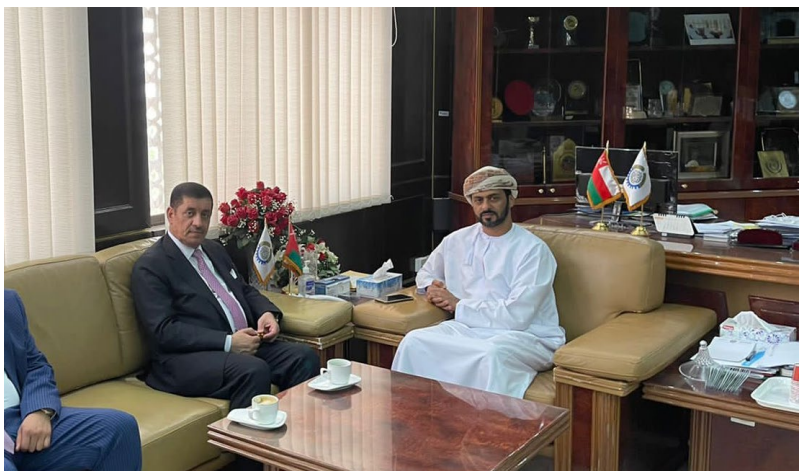

وكانت المؤسسة العامة للمناطق الصناعية في سلطنة عمان "مدائن " قد كرمت الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء بدرع نظرا لجهودها في تمتين العلاقات الاستثمارية والتجارية بين اليمن وسلطنة عمان واهتمامها بتطوير أواصر التعاون المستقبلي لما فيه خير القطاع الخاص في البلدين.

> تكريم الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء لدورها في دفع العلاقات الاقتصادية اليمنية العمانية

وجرى التكريم أثناء زيارة الأستاذ حسن للمنطقة الصناعية في المزيونة بولاية ظفار بسلطنة عمان يوم 8اغسطس 2022م حيث عقد لقاء ومباحثات مع السيد سالم بن أبو بكر الكاف مدير دائرة الدعم بالمؤسسة.

كما اطلع الأستاذ الكبوس خلال الزيارة على سير الاستثمارات اليمنية في المنطقة الحرة بالمزيونة ومستوى نشاطها وتنميتها وتعزيزها وحيا المستثمرين والتجار اليمنيين على هذا النشاط لتعزيز التعاون بين بلادنا وسلطنة عمان الشقيقة والدور الذي يؤدونه في تعزيز التبادل التجاري لما فيه صالح الشعبين الشقيقين.

مجلس الإدارة يعتمد مسودة الخطة الاستراتيجية الشاملة للغرفة 2022-2032 ويقرها

الإدارة الإعلامية /خاص

اطلع مديرو الإدارات والإستشاريون بالغرفة بصفتهم فريق التخطيط الاستراتيجي بلقاء رئيس مجلس إدارة الغرفة الأستاذ/ حسن محمد الكبوس ونائبيه الأستاذين/ محمد محمد شارب ومحمد محمد صلاح والدكتور/ محمد عبد الله الآنسي عضو مجلس الإدارة، يوم الخميس 19 مايو 2022م واستعرض الفريق أمام المجلس خططهم التنفيذية الفرعية التي أعدّوها للخطة الاستراتيجية الشاملة للغرفة، وأطّلعوهم على (الخدمات - البرامج - الآليات) الجديدة التي تتضمنها كل خطة وأهدافها لخدمة القطاع الخاص والإرتقاء بأنشطتها وطرق تقديمها إلكترونيًا ومكتبيًا بيسر وسهولة وفق أحدث الممارسات الدولية.

وفي اللقاء اعتمد رئيس وأعضاء مجلس الإدارة الخطة الاستراتيجية وبرامجها والخدمات التي تضمنتها مؤكدين ثقتهم وتقديرهم ومباركتهم للإدارة التنفيذية وفريق التخطيط الاستراتيجي والدعم الكامل لهم.

داعين القطاع الخاص للتفاعل الإيجابي مع الغرفة ودعم مشاريع الخطة الاستراتيجية والتي سيتم الإعلان عنها رسميًا في فعالية تليق بالقطاع الخاص، وفي أقرب وقت.

وتضمّنت الخطط التنفيذية الفرعية (12) خطة مفصلة شملت عدداً من المجالات، وأهمّها:

((المالية - الإدارية - القانونية - الاتصال - بناء السمعة - نظم المعلومات - العلاقات الداخلية والخارجية - القطاع الخاص - الخدمات - ريادة الأعمال - المشاريع الصغيرة - سيدات الأعمال - الجودة - التسويق - التدريب والتأهيل وأصحاب الأعمال))، فيما ضمت من جانب آخر مصفوفة الخدمات لكل خطة مُدعّمة بمؤشرات التنفيذ والأداء والمخرجات المتوقعة ووسائل التقييم والرقابة عليها.

وفي كلمته في افتتاح اللقاء أكّد المدير العام السابق للغرفة الأستاذ/ ياسر طاهر السدعي، أن الفريق المُعِد للخطط الفرعية قد استكمل المرحلة الثانية من إعداد الخطة الاستراتيجية الشاملة للمرحلة 2022 – 2032م بنجاح وهمة وجهد وإخلاص.

مؤكدًا أن الفريق بذل جهودًا كبيرة واستفاد من كل الإمكانيات العلمية والعملية والمعارف والخبرات المتوفرة لديه، والتجارب السابقة والخبرات من المستشارين الذين تم استقطابهم وأيضًا بالاطّلاع على تجارب وأدبيات الغرف الإقليمية والعالمية.

لافتًا إلى أن الفريق قام خلال الشهور الماضية بدراسة وتحليل الوضع الراهن للغرفة من جميع الجوانب مستخدمين أحدث نظم التحليل والتخطيط الاستراتيجي وتوصّل إلى نتائج ذات فاعلية انعكست في مصفوفة الخدمات الجديدة التي سترتقي بمتطلبات الأعضاء لرفع أداء الغرفة بحيث تتواكب مع متطلبات التغيير والتحديثات الجديدة بالرؤية الجديدة وإرساء مبدأ خدمة التنمية الاقتصادية للقطاع الخاص وتضمينها في النهج الاستراتيجي الجديد، إضافة لتقوية دور الغرفة بحيث يكون إطار عملها لا يقتصر على السوق المحلي بل يتم ربطها بالكيانات الخارجية بحيث تسهم في تقديم خدمات وقيمة مضافة للأعضاء.

لافتًا إلى أنه تم الاستناد على سلسلة من الأسباب الرامية لجعل الغرفة (بنكًا للاستراتيجيات) التي يعوّل عليها تطوير القطاع الخاص في الفترة الراهنة والمستقبلية والمُضي قُدمًا نحو استدامة النمو لتعزيز التنمية الاقتصادية لبلادنا والتي هي محور ومرتكز أهمية وهدف القطاع الخاص.

مؤكدًا المضي قدمًا لتحقيق الرؤية الجديدة وخطة التحول إلى الغرفة الذكية من خلال تطبيق نظامERP والبرامج التفاعلية والذكية في جميع أنشطتها، وبرنامج التخطيط الاستراتيجي الشامل، وتحديث نظام الجودة ISO 9001/2015

من جانبه قدّم الأستاذ/ محمد السنادي مستشار الغرفة للتطوير شرحًا مفصلًا للخطوات التي قطعها فريق التخطيط الاستراتيجي من خلال استخدامه واعتماده على برامج التخطيط الاستراتيجي (أورجانيك -Organ ic - أصحاب المصالح -Stake holders) حيث تم تحديد كافة أصحاب المصالح ودراسة كافة الأوجه المتعلقة بالأعضاء وعمل التحليلات والخطط التنفيذية اللازمة وصولًا إلى مصفوفات التخطيط الاستراتيجي والخطط والخدمات التي تُحقق الرؤية الشاملة.

ويعتبر نموذج التخطيط الاستراتيجي (أورجانيك -Stake holder) الأنسب مع الغرفة والخدمات التي تقدمها، كونها تضم مجموعة كبيرة ومتنوعة من أصحاب المصالح الذين يحتاجون إلى إيجاد أرضية مشتركة ورؤية قد تستغرق وقتًا طويلًا لتحقيقها، وتحتاج إلى تركيز استراتيجي قوي على الرؤية والقيم بدلًا من الهيكل والإجراءات مما يجعل هذا النموذج الأنسب والأمثل للغرفة ومنتسبيها وذوي العلاقة بها.

يُذكر أن الخطة الاستراتيجية الشاملة للغرفة(2032-2022م) تهدف إلى تقديم سلسلة من الخدمات النوعية المختلفة وفق آليات محدّثة ومتطورة توائم بيئة العمل التجاري الإقليمي والعالمي، وبما يسهم في تنمية الاقتصاد الوطني والارتقاء بالعمل التجاري والقطاع الخاص وفق توجهات الغرفة وتحقيق رؤيتها الوطنية الاقتصادية المنشودة، في تفعيل القطاع الخاص وتعزيز العمل الاقتصادي والتجاري في اليمن

الشراكة الحقيقة مع الحكومة

أ. محمد محمد صلاح*

إن الشراكة بين القطاع الخاص والحكومة هي سبيلنا لتجاوز مختلف الظروف والصعوبات الراهنة فبالتعاون سنتجاوز كل التحديات دون شك.

نأمل دائما في قيام الحكومة ببذل المزيد من الجهود لتحسين بيئة الأعمال ومنح التسهيلات للقطاع الخاص التجاري لتسهم في تخفيض تكاليف السلع والعمل لوصولها للمستهلك بالسعر المنافس.

لقد قدم القطاع الخاص من أعضاء الغرفة التجارية الصناعية بالعاصمة صنعاء ومختلف المحافظات مثالا مشرفا حين قطع على نفسه وعدا بعدم تحريك الأسعار صعودا في شهري شعبان ورمضان المبارك للعام 2022م ،ونفذها رغم الارتفاعات الدولية في الأسعار للسلع الغذائية والوقود والتأمين والشحن البحري إلى اليمن وهو ما يفترض أن يكون له أثر إيجابي في تعزيز العلاقة والشراكة مع القطاع الخاص.

نطمح لتقديم مبادرات مثل تلك المبادرة لتعميمها والحشد لها بقوة لما فيه مصلحة المواطنين واستقرار السوق، وأملنا في الحكومة القيام بسلسلة من

الخطوات التي تصب في هذا الاتجاه بالشكل الأمثل .

هناك مقترحات من القطاع الخاص يأمل التجاوب معها وتكمن في الغاء قرار إضافة رسوم التحسين للبيان الجمركي فهذا القرار لم يكن صائبا بل أدى لمضاعفة تلك الرسوم وبذلك زادت الأعباء على السلع وليس التخفيف عنها ،وأيضا من ضمن المقترحات تخفيض الرقم الكبير المفروض في ضرائب الأرباح والدخل فخفض هذه الأعباء سيعود بالنفع على أسعار السلع وتخفيضها ،وهناك أيضا المعوقات في الطرقات فالكثير من الطرق الرئيسية مغلقة ونأمل أن يتم فتحها مما سيسهم في انخفاض أجور النقل والتي تصل اليوم داخليا لأكثر من 3 ملايين ريال للحاوية الواحدة من عدن الى صنعاء .

دعوة الغرفة تتجدد ليقف القطاع الخاص والحكومة معا لوضع خطط عاجلة تسهم في استقرار السوق وأيضا منع أي شحة فيه ،وهي دعوة صادقة نؤكد من خلالها وقوف القطاع الخاص بقوة مع الحكومة في اتخاذ التدابير الكفيلة بالمحافظة على الاستقرار السلعي وحماية المجتمع من الاحتكار والجشع والاضطرابات.

إن المخزونات الغذائية رغم توفرها لكنها بحاجة للعناية والاهتمام من قبل الجهات الحكومية كافة والعمل على خلق البيئة المناسبة لوصول السلع للأسواق وتأمين تدفقها من مختلف الدول.

***نائب رئيس مجلس الإدارة**

في إطار تنفيذ سلسلة الأنشطة التمهيدية للانتقال للغرفة الذكية

الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء تبدأ أولى خطوات الانتقال للمواصفة القياسية ISO 9001:2015

تستعد الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة – صنعاء للانتقال إلى تطبيق المواصفة الجديدة في مجال الجودة ISO 9001:2015 لتكون بذلك أول غرفة تجارية يمنية تنتقل لهذا المستوى من أنظمة الجودة.

وتهدف الغرفة من تطبيق المواصفة الجديدة ISO 9001:2015 لتعزيز وتجويد خدماتها ضمن خطتها الاستراتيجية المتضمنة تنفيذ سلسلة من الخدمات والبرامج لتعزيز مكانتها في التنمية الاقتصادية لبلادنا وتطوير إمكانيات الغرفة لأفاق جديدة تفتح المجال للأعضاء في الحصول على الخدمات التي تمكنهم من تعزيز واستدامة أنشطتهم وتطبيق مبدأ التحسين و التحسين المستمر للنظام و الخدمات حيث و هو متطلب أساسي في المواصفة القياسية الجديدة ISO 9001:2015 .

وحسب مسئولي الجودة بالغرفة فإن الغرفة تسعى إلى أن تكون

جهة مانحة لشهادة الأيزو لأعضائها و غير الأعضاء في المستقبل القريب حيث بعد حصول الغرفة على شهادة ISO 9001:2015 سوف يكون هناك مشروع أخر للحصول على خاصية (اعتماد جهات منح الشهادات) التي تمكن الغرفة من منح الشهادات للأفراد و المؤسسات وفقاً المواصفة القياسية الدولية ISO/IEC 17024:2012 و منح الشهادات للمنتجات وفقاً المواصفة القياسية الدولية ISO/IEC 17065:2012 و منح الشهادات لنظم إدارة الجودة وفقاً للمواصفة القياسية الدولية ISO/IEC 17021-1:2015 و ذلك من خلال الحصول على اعتماد رسمي من جهات منح دولية معتمد ة .

ويأتي الاهتمام بأنظمة الجودة والحرص على تطبيقها في الغرفة في إطار سعي إدارة الغرفة التنفيذية للارتقاء بالغرفة من جميع النواحي الإدارية والتنظيمية والخدمية وضمن سلسلة من الأنشطة التطويرية وكذلك للتخطيط الاستراتيجي واطلاق الخطة الاستراتيجية للأعوام -2022 2042م والذي بدأ قبل ثلاثة اشهر.

ونفذت الغرفة برنامجا للتوعية والتدريب في مجال المواصفة القياسية الجديدة ISO 9001:2015 شمل مديري الإدارات ومساعديهم تدربوا على البرامج التالية:

1. برنامج التوعية للمواصفة العامة ISO 9001:2015
2. التفكير المبني على المخاطر
3. كيفية عمل مؤشرات قياس الأداء
4. برنامج تأهيل المدققين الداخليين.

دراسة اقتصادية عن معوقات النقل:
ارتفـاع أسـعار الوقـود وإغـلاق الموانـئ وتكاليـف النقـل الداخلـي سـبّب ارتفـاع أسـعار السـلع

كشـفت دراسـة اقتصاديـة أن ارتفـاع أسـعار الوقـود وإغـلاق الموانـئ وتكاليـف النقـل الداخلـي انعكـس سـلبًا علـى حريـة وتكاليـف النقـل مـن طـرق رئيسـية ومختصـرة ومعبـدة إلـى طـرق طويلـة ومكلّفـة إلـى جانـب ازدواجيـة الضرائـب والجمـارك والجبايات والمراكز المسيطرة ووضع العراقيل أمام حركة النقل بشكل عام والبضائـع بشـكل خـاص.

وخـلال نـدوة عقـدت يـوم 6 يونيـو واسـتعرضت دراسـة حـول " معوقـات النقـل فـي اليمـن وتداعياتهـا علـى النشـاط الاقتصـادي" نظمهـا مركـز الدراسـات والإعـلام الاقتصـادي بالشـراكة مـع فريـق الإصلاحـات الاقتصادية وعدد من ممثلي القطاع الخاص والسلطات المعنية والباحثين وأصحاب المصلحة من نقابات النقل تبين أن تكلفة النقل باتت تقارب من 15 إلى 20 % من التكلفة للسلع والتي تضاف على كاهل المواطن، ودعا المشاركون في الندوة لضرورة توحيد صندوق النقل بين صنعاء وعدن وتوحيد المبالغ بما سيساهم في صيانه الطرق بشكل دوري.

كما دعا المشاركون الدولة إلى إعادة تقييم مشاريع الطرق المتوقفة والتواصل مع المانحين مثل البنك الدولي لإعادة الدعم الذي توقف عن صيانة الطرق قبل انتهاء المنحة. الندوة أكدت أيضا أن قطع الطرقات كلفت المواطن الكثير من المعاناة وارتفعت الأسعار إلى خمسة أضعاف في حين ان جميع القوانين والدساتير العالمية والمحلية ضمنت حق الناس في التنقل بما في ذلك نقل البضائع عبر البر والبحر.

وكان عضو مجلس إدارة الغرفة التجارية بأمانة العاصمة - صنعاء أحمد بازرعة قد أشار إلى أن معوقات النقل خلال هذه الفترة كبيرة جدًا تبدأ من دخول البضاعة من الخارج وتنقلها بين المدن حتى وصولها للمواطن، ومع كثرة هذه العوائق شكلت عبئًا كبيرًا على التجار وانعكاسها على أسعار السلع التي يتحمل تبعاتها المواطن

الاستاذ/ حسن محمد الكبوس رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء

صعوبات كثيرة تواجه القطاع التجاري والصناعي في اليمن نأمل حلها

أكد الأستاذ حسن محمد الكبوس رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء أن هناك صعوبات كثيرة تواجه القطاع التجاري والصناعي في اليمن لاتعيرها الحكومة ومسئولوها أي اهتمام، وقال في لقاء صحفي إن من أبرز تلك الصعوبات ما تتعلق بالتكاليف الناجمة عن ارتفاع أجور الشحن الدولي لليمن والتي تزايدت بنسبة 500% على الأقل خلال النصف الأول لهذا العام، مشيرا إلى أن التاجر لم يعقد قادرا على استيراد حاوية قيمته ماتحتويه ب5000 دولار ليدفع عليها شحنا دوليا ب10000-12000 دولار حتى تصل لميناء عدن فيما يتم دفع رسوم جمركية وضريبية وإتاوات عليها بشكل مضاعف.
وبين في المقابلة أن هناك أعباء غير قانونية يدفعها التجار للطرفين تتمثل في ضريبة التحسين التي أصبحت تصل ل500 ألف ريال فيما كانت قبل الحرب مبلغ 4000 ريال تدفع في الميناء ولمرة واحدة.

أ/ حسن محمد الكبوس

لقاء /أحمد الطيار

● ماهي الصعوبات التي يتعرض لها رجال الأعمال خلال عملية الاستيراد وإيصال السلع للسوق المحلية ؟

هناك صعوبات كثيرة تواجه القطاع الخاص سواء منها المستوردين أو المنتجين المحليين والمصنعين ولاتعيرها الحكومة ومسئولوها أي اهتمام يمكننا التطرق لأبرزها .

أولآ: ارتفاع أسعار الشحن الدولي للحاويات التجارية إلى اليمن بسبب ارتفاع تكلفة التأمين البحري الى الموانئ اليمنية نتيجة أرتفاع المخاطر فيها، فالحاوية التي كانت تكلفة أو أجور شحنها من الصين تصل ل(2.000) دولار أصبحت الأن بحوالي (10.000-12.000) دولار للحاوية(40) قدما فيما الحاوية (20) قد تكلف الأن (7.000) دولار وسابقا لم تكن تتجاوز (1.000) دولا، فهذه تكلفة باهظة جدا إذا

> هناك مصنعون يتعرضون لمضايقات تؤدي بهم لدفع رسوم إضافية بنسبة 200% من الرسوم الجمركية التي يدفعها الأخرون.

ما قارناها بالموانئ الأخرى في الدول المجاورة كموانئ سلطنة عمان أو جيبوتي ،فالدول الأخرى يتم الشحن إليها بما لايتجاوز (40%) مما يُدفع الى اليمن .

والسبب هنا المخاطر والحرب وهناك صعوبات أخرى منها الصعوبات الكامنة في ميناء عدن فعملية التفريغ والشحن للبضائع بالميناء متدنية تتم ببطء كبير يسبب عدم وجود الكرينات الكافية مما يؤدي لتأخر وازدحام السفن للوصول للأرصفة وهذا يؤدي لتأخر التفريغ لأسابيع وشهور وهذه تتسبب في تحميل التجار مصاريف وغرامات التأخير عن التفريغ لبضائعهم (الديمريج) وهذه مشكلة تسبب أعباء إضافية على البضائع اليمنية

ثانيا: المصاريف والنفقات التي تدفع في ميناء عدن بعد القرار الجديد والخاص بتقييم الدولار الجمركي عند 500 ريال مقارنة ب250 ريالا سابقا فالفارق صار كبيرا جدا ،وثالثا الرسوم الجمركية التي ارتفعت بعد القرار الجديد ،فيتضح أن هناك رفعًا مضاعفًا للرسوم وهذا مخالف للقانون والذي يشير الى أن الدولار الجمركي يحسب وفقا لسعر البنك المركزي وسعر البنك المركزي لايزال 250 ريالا للدولار وهذا مخالف لأنه يؤدي لمضاعف أعباء الرسوم الجمركية والضريبية.

● كم تبلغ الرسوم التي تدفع في ميناء عدن وما قانونيتها ؟

يتحمل القطاع الخاص دفع 5% جمارك و5%ضريبة ،و5%ضريبة مبيعات ثم ندفع 5% أخرى تحت ما يسمى ضريبة قيمة مضافة بالمخالفة للقانون وقد صدر بحقها حكم دستوري ببطلانها إلا أن الميناء مستمر في أخذها دون وجه حق خصوصا على التجار من المناطق الشمالية.

تلك هي الرسوم وتصل ل20% الآن مع القرار الجديد فيمكن القول إن هذه الرسوم قد ارتفعت لمستوى 40% وهذا ظلم واضح، سيوثر على المستهلك بشكل كبير وينهي قدرته الشرائية ويخفض مستوى معيشته. فحكومة عدن عليها أن لاتزيد في الرسوم وعليها أن تكتفي بما هو قائم كما أنها تقوم بفرض رسوم غير شرعية هي ضريبة القيمة المضافة بمقدار 5% والتي ستصبح الآن 10% خصوصا على التجار الشماليين.

● حدثونا عن الأعباء التي يتحملها القطاع الخاص للوصول ببضاعته من ميناء عدن للعاصمة صنعاء؟

هناك أعباء كثيرة تتمثل في النقل الداخلي من ميناء عدن إلى صنعاء والذي يشكل أعباء كبيرة جدا، أكبر من النقل الخارجي فالبضائع تمر عبر طرق غير معبدة لأكبر من 1300 كيلو متر بدلا من الخطوط السابقة والتي كانت 450 كيلو متر فقط وبدلا عنما كان يدفع سابقا 300 الف ريال للقاطرة اصبح الآن يدفع عن كل قاطرة 2مليون و300 الف ريال وبذلك فتكلفة النقل للبضاعة من أمريكا ارخص من نقلها من ميناء عدن لصنعاء وعموما فإن التجار الشماليين يدفعون تكاليف نقل البضائع بزيادة عن نظرائهم الجنوبيين بمقدار 50%.

● ضريبة التحسين تتحدثون عن أعباء إضافية يدفعها التاجر ما هذه الأعباء ؟

ثانيا : هناك أعباء غير قانونية يدفعها التجار للطرفين ونحن نطالب حكومتي صنعاء وعدن أن يزيلا عنا أعباء ضريبة التحسين فهذه الرسوم والتي كانت وفقا للقرار الوزاري تبلغ 4000 ريال على القاطرة وتدفع في الميناء يتم إجبار التجار على دفع 400 الف ريال إلى 500 الف ريال رسوم تحسين مما يعني أنها قد أصبحت مضاهية للرسوم الجمركية وهي تدفع منذ وصول البضائع في الميناء البري أو البحري حتى تصل البضاعة إلى صنعاء في كل محافظة أو مدينة تمر منها وهذا مخالف للقانون وغير منطقي وتعسف، كان الرئيس الصماد قد أمر بإلغاء هذا الرسوم ولكن بعد موته عادت الأمور لوضعها.

جمارك مزدوجة

ووهناك أيضا في المناطق الشمالية يدفع التجار رسوماً جمركية وضريبية جديدة فيما يسمى مراكز الرقابة المستحدثة للموانئ البرية حيث ندفع جمارك وضريبة وتكاليف إضافية تسمى تحسين السعر وغرامات وتصل تلك الأعباء إلى صعف ما يتم جبايته في المناطق الأخرى.

جمارك الرقابة تأخذ الآن 50% من البيان الجمركي في عدن والمنافذ البرية الأخرى بالإضافة لمطالب بما يسمى تحسين السعر وبهذا تصل الرسوم المدفوعة إلى 100% مع التكاليف الخاصة بانتظار القاطرات ومماسي السائقين ،وهذا كله جانب وجانب أخر أن الريال الذي ندفعه في جمارك مراكز الرقابة يعادل ضعف الريال الذي يدفع في عدن.

● كيف يواجه المصنعون تلك المعوقات ؟

المصنعون يواجهون معوقات هائلة فهو أولا لايختلف في دفع الرسوم لحكومتي عدن وصنعاء عن التاجر المستورد للبضائع بل بالعكس يتعرض لدفع أعباء إضافية لمن يسمح له بدخول المواد الخام الصناعية وهناك مصنعون يتعرضون لمضايقات تجبرهم لدفع رسوم إضافية بنسبة 200% من الرسوم الجمركية التي يدفعها الأخرون.

لماذا؟ لأن ما يسمى الإعفاءات الجمركية والحصول عليها يتأخر ويضطرون للدفع بنسبة 100% بل أحيانا 200% على موادهم الخام ،وهذا يتناقض مع الادعاءات الحكومية انهم يشجعون المنتج المحلي بينما المنتج العربي يحصل على إعفاء 50% من الرسوم الجمركية بمجرد إظهار شهادة المنشأ العربي ونحن كمصنعين ننتظر من خمسة اشهر إلى سنة أو أكثر لكي نستعيد الرسوم والإعفاء وهناك 50% من المصنعين يحصلون عليها و50% لايحصلون عليها.

ثانيا: فيما يخص المصنع اليمني فهو يتعرض لظلم لايوجد في أي دولة بالعالم فحين يستورد المواد الخام يدفع ما بين 400 إلى 500 ألف ريال يمني على كل قاطرة كرسوم تحسين وحين يقوم بتصدير المنتج الصناعي يدفع مرة أخرى في نفس الطريق لكي يصل للميناء للتصدير فهو يدفع رسوم تحسين مرتين مرة حين يستورد المواد الخام ومرة أخرى حين يصدر المنتج ،وبالنسبة للإعفاءات فهو لايحصل عليها أبدا كما ذكرت وفي اليمن الأفضلية للمنتج العربي أفضل من المنتج المحلي.

> المصنع اليمني يدفع ما بين 400 إلى 500 الف ريال يمني على كل قاطرة كرسوم تحسين وحين يقوم بتصدير المنتج الصناعي يدفع مرة أخرى في نفس الطريق.

شكل جديد

من بحر العرب

هومي Homey®

إنتاج اليمن

سام للطباعة - ت: ٧٧٨٠٤٠٥-٧٧٣٦٥١٧٨١

natco
Consumables
Head office Sana'a - Sixty Street(Southern)
Tel: 01 - 447344/3/2 - Customer Service : 153
Fax: 01 - 444729/30
P.O. Box: 1187
Email: consumables@natco-con.com

ناتكو
الاستهلاكية
المركز الرئيسي صنعاء - شارع الستين الجنوبي
تلفون : 01 - 447344/3/2 - خدمة العملاء : 153
فاكس : 01 - 444729/30
ص . ب : 1187
إيميل : consumables@natco-con.com

لونا

جودة عالية لأشهى الوصفات

natco
Consumables

Head office Sana'a - Sixty Street(Southern)
Tel: 01 - 447344/3/2 - Customer Service : 153
Fax: 01 - 444729/30
P.O. Box: 1187
Email: consumables@natco-con.com

ناتكو
الاستهلاكية

المركز الرئيسي: صنعاء - شارع الستين الجنوبي
تلفون : 01 - 447344/3/2 - خدمة العملاء : 153
فاكس : 01 - 444729/30
ص . ب : 1187
إيميل : consumables@natco-con.com

فلك

أرز بسمتي

النكهة البنجابية الاصلية

The Authentic Flavour of punjab

SALAM

Real Value of Products & Quality

سجل 5.635 مليار دولار

تراجع رصيد الدين الخارجي لليمن بنسبة 7.9 % في عام 2021

النشرة الاقتصادية /خاص
تراجع رصيد الدين الخارجي لبلادنا بنسبة 7.9 % في عام 2021 ليسجل 5.635 مليار دولار تمثل نحو 28.9 % من الناتج المحلي الإجمالي، نزولا من نحو 35.2 % من الناتج المحلي في عام 2020.
وحسب تقرير نشرته "رويترز" تراجع رصيد المديونية لهيئة التنمية الدولية في عام 2021 بمقدار 86.8 مليون دولار تشمل الأقساط والفوائد المسددة وبنسبة 6.1 % ليسجل 1.334 مليار دولار.
ولم يورد التقرير أسماء بقية الجهات الدائنة لليمن كما كان معتادا في تقاريره السابقة في سنوات ما قبل الحرب.
وكانت ديون اليمن الخارجية تبلغ 7.191 مليار دولار في نهاية يناير 2015 قبل اندلاع الحرب.
كما أظهر التقرير الاقتصادي للبنك المركزي اليمني أن الأصول الخارجية الصافية للبنك انخفضت في عام 2021 بمقدار 96.9 مليار ريال، أي ما نسبته 10.6 %، لتسجل قيمة سالبة مقدارها 1.015 تريليون ريال، مقارنة بانخفاض مقداره 315.7 مليار ريال تمثل 52.4 % في عام 2020.
وبرر التقرير الانخفاض في الأصول الخارجية الصافية إلى سداد أقساط وفوائد الدين العام الخارجي، إضافة إلى التدخلات التي قام بها البنك المركزي عن طريق المزادات الأسبوعية في السوق ابتداء من نوفمبر 2021 وزيادة الالتزامات الخارجية.

رحلة ترفيهية للكادر الغرفة تقديراً لمساهمته في إنجاح مسيرتها وتعزيز رضاه الوظيفي

نظمت الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة - صنعاء يوم الخميس 11/8/2022م رحلة ترفيهية لموظفيها في إطار اهتمامها بالكادر وتقديراً لمساهمته في إنجاح مسيرتها وتعزيز رضاه الوظيفي.
وشارك الكادر الوظيفي هذه الرحلة نائب رئيس مجلس الإدارة الإستاد محمد محمد صلاح ، والدكتور محمد عبد الله الأنسي عضو مجلس الإدارة ، والأستاذ أنور جار الله عضو مجلس الإدارة.
وخلال الرحلة أكد الإستاد عادل محمد الخولاني القائم بأعمال المدير العام اهتمام الإدارة التنفيذية وحرصها على توفير الرضا الوظيفي لكادرها وتعزيز ثقافة الانتماء للغرفة بما يسهم في الارتقاء بالعمل لرعاية وتطوير أنشطة القطاع الخاص وتنميتها.
تأتي الرحلة في إطار الأنشطة الترفيهية إيماناً من الغرفة بأهمية إيجاد بيئة عمل إيجابية من أجل تحفيز قدرات العاملين بالغرفة لمزيد من الإبداع والعطاء في الأداء الوظيفي، وتسعى الغرفة في الفترة القادمة ضمن استراتيجية إدارتها الجديدة لإقامة العديد من الفعاليات والبرامج المتنوعة الثقافية والاجتماعية والرياضية والترفيهية، والتي من شأنها خلق روح التعاون والإخاء لموظفي الغرفة خارج نطاق العمل الرسمي.

اضطراب سلاسل الإمداد العالـ

على مدى الشهور الخمسة الماضية من العام 2022م احتل موضوع أزمة "سلاسل الإمدادات" العالمية أولوية قصوى في اهتمامات الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة - صنعاء ونشاطاتها على المستوى المحلي والخارج ،فتأمين سلاسل الإمدادات للسوق اليمني خصوصا من الحبوب والزيوت والألبان والسكر في الغذاء هي وظيفة القطاع الخاص من أعضائها الذين تمثلهم ولهذا تتصدر هذه المشكلة اهتمامها وتثير قلقها في نفس الوقت .
قضية اضطراب سلاسل الإمدادات أصبحت أزمة عالمية بكل المقاييس وبات القطاع الخاص في الدول المستوردة يكتوي بنارها إذ دفعت بأسعار السلع في السوق العالمية لأعلى مستوى منذ 2008م بالتوازي مع شحة في المعروض الدولي وزيادة في الطلب وارتفاع أسعار الشحن وتأخر الحصول على سفن تحمل البضائع ،وهنا أدركت الغرفة تماما مستوى التأثيرات السلبية التي تنعكس على السوق اليمنية في بلد يعتمد على 90% من احتياجاتها على السوق الدولية فدقت مع شقيقاتها من الغرفة اليمنية ناقوس الخطر ودعت وعملت لتلافي هذه الأزمة بكل السبل ، **فما الذي يجري؟**

سجل معدل الانفتاح التجاري في الجمهورية اليمنية 46.17% خلال 2018م إلا أنه لا يزال دون المستوى مقارنة مع منطقة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للدول منخفضة الدخل الذي بلغ 54.05% ،خلال نفس السنة، وكذلك مجموعة الدول ذات الاقتصاديات الهشة والمتأثرة بالصراعات الذي بلغ 51.08%.

● ماهي أزمة الإمدادات عالميا؟

توصف الأزمة الحالية في سلاسل الإمدادات على أنها أزمة غذاء بالمقام الأول ويخشى على الدول الفقيرة مثل اليمن الانزلاق إلى هاوية الجوع الشديد نتيجة مخاطر نقص الإمدادات من الواردات في ظل تعقد السوق الدولية وتأثرها بعدة عوامل أولها ارتفاع أسعار الشحن البحري والجوي والبري بين الدول لمستويات تفوق 300% عما كان عليه عام 2019م ،والثاني ارتفاع أسعار النفط لمتوسط 110 دولار للبرميل مقارنة ب60 دولارا في 2019م .

● الحرب الروسية الأوكرانية

مثلت الحرب الروسية الأوكرانية التي اندلعت في 19 فبراير 2022م عاملا جديدا في رفع أسعار الغذاء على مستوى العالم وفاقم مؤشرات انعدام الأمن الغذائي العالمي فالدولتان توفران ما يتجاوز ٣٠٪ من احتياجات العالم من القمح والحبوب و٥٠٪ من زيت عباد الشمس ،وبين ليلة وضحاها صارت تلك المواد خارجة عن الإمدادات العالمية مما كان له وقع خطير على السوق الدولية ومنها اليمن التي تسورد ما يصل إلى 47% من احتياجاتها من القمح من الدولتين إضافة الى العقوبات التي طالت روسيا وأفضت لارتفاع أسعار الطاقة بشكل جنوني، مما حدى بالكثير من الدول إلى منع تصدير سلع غذائية هذه أثرت على سلسلة إمدادات الغذاء وكثير من السلع لليمن.

● الأوضاع في اليمن

استشعارا من الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء لخطورة الأوضاع

> ارتفاع أسعار الشحن البحري والجوي والبري بين الدول لمستويات تفوق 300% عما كان عليه عام 2019م

الدولية واضطراب سوق الإمدادات في العالم على السوق اليمنية نظمت بالتعاون مع وزارة الصناعة والتجارة ندوة في منتصف شهر مارس 2022م عن الآثار والتداعيات على اليمن جراء ارتفاع الأسعار الدولية وفيها كشفت مستوى انكشاف السوق اليمني على السوق الدولية في المواد الغذائية وعلى رأسها القمح والدقيق والزيوت النباتية والسكر والبقوليات ومدى تأثير ارتفاعات الأسعار الدولية على الواردات حيث اتضح أن القمح ارتفت أسعاره من نحو 300 دولار للطن FOB في موانئ التصدير إلى 450 دولارا حاليا في موانئ التصدير فيما قامت الدول المصدرة باتخاذ إجراءات لوقف التصدير كما أن روسيا وأوكرانيا اللتان تمثلان 30% من الإنتاج العالمي أوقفتا التصدير بسبب الحرب.
وناقشت الندوة مستويات الأسعار الدولية على السلع الأخرى ومنها الزيوت النباتية الماليزية التي ارتفعت من 600 دولار للطن نهاية العام 2021م الى أكثر من 1700 دولار وهو ما ألقى بظلاله على الأسعار في اليمن قبل رمضان.

● نتائج

كان من نتائج الندوة الاتفاق بين القطاع الخاص والحكومة على تعزيز التعاون والشراكة لمجابهة المشكلة والتنسيق

ـمية يشير قلق القطاع الخـاص

بيـن التجـار بعضهـم البعـض والحكومـة ممثلـة بـوزارة الصناعـة والتجـارة بصفـة مستمرة لتذليل أي صعوبات تنشأ أمام الإمـدادات فيمـا عملـت الحكومـة مـن جهـة أخرى على تشـجيع القطـاع الزراعي علـى المزيـد مـن الإنتـاج وأيضـا القطـاع الصناعي المعتمد على الخامات المحلية بتكثيـف إنتاجـه ،ومـن جهـة أخرى نفـذت حملـة لضبـط الأسـعار وتأميـن اسـتقرار السوق وهـو ما نتج عنه استقرارجيد في شـهر رمضـان ولـم تسـجل أي اختناقـات تموينيـة أو نقـص لأي سـلعة.

القطاع الخاص يحذر

فـي شـهر مايـو 2022م كان الوضـع أكثـر قتامـة ففيـه بلغـت الأسـعار الدوليـة للسـلع ذروتهـا وأسـعار الشـحن لـم تتباطأ والهنـد التـي كان يعـول عليهـا تغطيـة النقـص فـي القمـح بـدلا عـن روسـيا وأوكرانيـا أعلنـت منـع التصديـر ممـا فاقـم الاضطـراب فـي السـوق الدوليـة وبـات القطـاع الخـاص اليمنـي فـي قلـق وذعـر الأمـر الـذي جعـل مجموعـة شـركات هائـل سـعيد أنعـم وشـركاه وهـي أكبـر مسـتورد للقمـح فـي اليمـن تصـدر بيانـا تحـذر فيـه مـن مجاعـة وشـيكة مسـتندة علـى ثـلاث حقائـق الأولـى الارتفـاع المتزايـد فـي أسـعار القمـح العالميـة والتـي قفـزت لمسـتويات 500 دولار للطـن فـي موانـئ التصديـر فـوب وثانيـا الاضطـراب الكبيـر فـي الإمـدادات عالميـا بسـبب حظـر تصديـر القمـح الهنـدي ، إضافـة إلـى الصـراع فـي أوكرانيـا والـذي تسـبب سـابقاً فـي نقـص حـاد فـي الإمـدادات العالميـة،، والثالـث التناقـص السـريع فـي المخـزون فـي جميـع أنحـاء اليمـن.

● تدخل الغرفة التجارية

أصـدرت الغرفـة التجاريـة الصناعيـة فـي عـدن والاتحـاد العـام للغـرف التجاريـة الصناعيـة اليمنيـة بيانـا هامـا حـول أزمـة القمـح تحدثـت فيهـا عـن شـعورها بالقلـق إزاء التطـورات التـي حدثـت فـي سـوق القمـح العالمـي فـي شـهري أبريـل ومايـو، والتـي مـن المتوقـع أن ينجـم عنهـا آثـارا سـلبية سـريعة وغيـر مسـبوقة علـى المجتمعـات المحليـة.

الغرفـة أدركـت أن التهديـد مـن وقـوع مجاعـة فـي كافـة أرجـاء اليمـن سـيكون غيـر بعيـد إذا لـم يتـم اتخـاذ إجـراءات دوليـة طارئـة، حيـث إن مسـتوى الأمـن الغذائـي فـي بلادنـا ينحـدر مـن سـيء لأسـوأ.

● إجراءات ومطالب

حسـب بيـان الغـرف التجاريـة فالقطـاع الخـاص فـي اليمـن لـم يعـد بيـده حيلـة لتعويـض النقـص الحاصـل فـي سـوق القمـح اليمنـي المسـتورد مـن روسـيا وأكرانيـا سـوى التدخـل المحلـي والدولـي ببرامـج إنسـانية ومبـادرات تجاريـة، بالإضافـة لإدخـال القطـاع الخـاص اليمنـي كطـرف فـي المناقشـات التقنيـة رفيعـة المسـتوى الجاريـة بيـن السـلطات الدوليـة والإقليميـة والهيئـات متعـددة الأطـراف ليكـون الهـدف هـو الاسـتجابة السـريعة فـي ظـل رؤيـة الخبـراء فـي القطـاع الخـاص اليمنـي إلـى التدخـل العاجـل، عـلاوة علـى تحسـين الوضـع الاسـتثنائي لليمـن، الـذي يتصـدر قائمـة الأسـوأ فـي الأزمـة الإنسـانية التـي تحـدق بالعـال.

● مالذي يطالب به القطاع الخاص؟

يطالـب القطـاع الخـاص المعنـي بالـواردات مـن السـلع الغذائيـة باتخـاذ إجـراءات عاجلـة مـن قبـل الحكومـة اليمنيـة ودول التحالـف والمجتمـع الدولـي لصالـح اليمـن تتمثـل أولا فـي تنفيـذ تدابيـر اسـتثنائية للحفـاظ علـى الإمـداد المسـتمر مـن الغـذاء الأساسـي اليومـي وبرامـج المسـاعدة لمئـات الآلاف مـن النـاس ،وثانيـا إنشـاء صنـدوق خـاص لتمويـل الـواردات والـذي مـن شـأنه أن يُمكـن مسـتوردي القمـح اليمنيين من الوصـول سـريعا إلـى التمويـل ورأس المـال العامـل لتمويـل مشـتريات القمـح فـي السـوق العالميـة وتغطيـة التكلفـة الكبيـرة لاسـتيراد المنتجـات الغذائيـة إلـى اليمـن، وتمديـد شـروط الدفـع لمسـتوردي الأغذيـة اليمنيين في تعاملاتهـم مـع الموردين الدوليين

● المعوقـات أمـام سلاسـل التوريـد لليمـن

يشـكل الحصـار الجائـر علـى اليمـن خصوصـا الموانـئ أكبـر المعوقـات أمـام تدفـق حركـة سلاسـل الإمـداد للأسـواق كمـا يقـول الخبيـر الاسـتراتيجي فـي مجـال تطويـر القطـاع الخـاص الدكتـور أحمـد مبـارك بشـير حيـث إن الموانـئ اليمنيـة مسـجلة عالميـا علـى أنهـا مناطـق خطـرة بخطـورة تصـل للدرجـة الخامسـة أو السـابعة تقريبـا ممـا دفـع برفـع بوليصـة التأميـن البحـري لمسـتوى قياسـي عالـي جـدا وبشـكل مخيـف ، فيمـا يأتـي تأخيـر دخـول البواخـر وحصولهـا علـى تصاريـح من الأمـم المتحـدة والتفتيـش نتيجـة الحصـار فـي المرتبـة الثانيـة التـي تـؤدي لتأخـر تدفـق السـلع بصـورة طبيعيـة وكذلـك ارتفـاع تكاليـف التأخيـر وتأثيرهـا علـى المسـتهلك النهائـي.

● مثال حي

يخبرنـا أحـد التجـار عـن مثـال حـي لواقـع الشـحن للموانـئ اليمنيـة ويقـول إذا كان لديـك سـلعة كانـت تشـحن للموانـئ اليمنيـة بألـف دولار فهـي اليـوم مـع التأميـن المرتفـع تصـل تكلفـة شـحنها لخمسـة آلاف دولار الامـر الـذي يجعلنـا نتكلـم عـن أرقـام وخسـائر كبيـرة يتحملهـا القطـاع الخـاص اليمنـي كالتأميـن نفسـه وأجـور النقـل اللوجسـتي الـذي تقدمـه خدمـات التأميـن كل ذلـك بسـبب الحـرب فـي البلـد والوضـع القتالـي ممـا جعـل شـبكات وشـركات النقـل ترفـع الأسـعار للشـحن لليمـن لهـذا المسـتوى.

● العوامل الداخلية

مـن أكبـر المعوقـات التـي تواجـه سـير سلاسـل الإمـدادات للسـوق اليمنيـة هـو تكاليـف الانتقـال للقاطـرات داخليـا بسـبب قطـع الكثيـر مـن الطـرق الرئيسـية وهـذا سـبب كذلـك ارتفـاع أجـور النقـل بشـكل غيـر طبيعـي فالقاطـرة التـي تتحـرك مـن داخـل عـدن لكـي تصـل لصنعـاء أصبـح أجورهـا (6000) دولار مقارنـة ب-700 800 دولار قبـل الحـرب .

● نقل مستحيل

مشـكلة أخـرى تتعـرض لهـا سلاسـل الإمـداد للسـوق اليمنيـة وهـي النقـل الداخلـي وتتمثـل فـي تكاليـف النقـل العاليـة جـدا مـن عـدن والمـكلا والوديعـة إلـى صنعـاء فهـذه وفقـا لخبـراء دوليين تعتبـر الأغلـى عالميـا ولـم يحصـل أن دولـة بهـا هـذا المسـتوى مـن أجـور النقـل ويقـول رجـل الأعمـال أنـور جـار اللـه إذا كان لديـك بضاعـة تـم اسـتيرادها مـن مصـر مثـلا إلـى ميناء عـدن سـتجد أن تكاليـف النقـل أعلـى مـن قيمـة البضاعـة ب12 مـرة سـواء علـى مسـتوى الشـحن البحـري او النقـل الداخلـي إلـى صنعـاء.

● تأثيرات على الداخل

الدكتـور فضـل منصـور رئيـس الجمعيـة اليمنيـة لحمايـة المسـتهلك يؤكـد أن أزمـة سلاسـل الإمـدادات العالميـة تؤثـر علـى السـوق اليمنيـة دون شـك ليـس مـن الأن فحسـب بـل منـذ أمـد بعيـد ،ويضيـف خـلال العـام الجـاري 2022م لاحظـت الجمعيـة ارتفـاع أسـعار السـلع المسـتوردة الغذائيـة كالقمـح والسـكر والزيـوت النباتيـة بنسـبة تصـل ل60% وارتفـاع أجـور النقـل الداخلـي للبضائـع مـن موانـئ الوصـول أو مراكـز الإنتـاج وخاصـة مـن المحافظـات الجنوبيـة والشـرقية والتـي تجـاوز أسـعار النقـل ثمانيـة أضعـاف الأسـعار التـي كانـت عـام 2016م.

● مقترحات

ولقـد وضعـت الغرفـة التجاريـة الصناعيـة بأمانـة العاصمـة – صنعـاء مقترحـا لتلافـي أزمـة امـدادات للسـوق اليمنيـة يشـترك فيهـا كلا مـن القطـاع الخـاص والحكومـة والمسـتهلكين انفسـهم ويجـب تنفيـذه مـن الجميـع ،فالقطـاع الخـاص عليـه دور رئيسـي فـي عمليـة سلاسـل الإمـدادات والتوريـد مـن خـلال تبنـي سلاسـل التوريـد المسـتدامة والصديقـة للبيئـة، أمـا الحكومـة فعليهـا منـح التسـهيلات لخطـوط الاسـتيراد وتنويعهـا وتشـجيع الإنتـاج المحلـي الزراعـي والحيوانـي ودعمـه ،وإنشـاء شـبكات نقـل حديثـة ومتطـورة ومجهـزة بكافـة التكنولوجيـا لتسـهل عمليـة الإمـدادات ووصـول السـلع بحالتهـا مـن مراكـز الإنتـاج أو موانـئ الوصـول إلـى مراكـز التوزيـع ووصولهـا للمسـتهلك سـليمة وبجـودة ،وإيجـاد بيئـة تنافسـية بيـن القطـاع الخـاص المنتـج والمسـتورد فـي كافـة المجـالات وفـي اطـار سلاسـل التوريـد المختلفـة المسـتدامة وصديقـة البيئـة وبمـا يحقـق الفائـدة للمسـتهلك. وامـا المسـتهلك فعليـه تقـع مسـئولية وزن اسـتهلاكه مـن كافـة السـلع الغذائيـة كالحبـوب والزيـوت والسـكر والألبـان والبقوليـات ،مـن خـلال خفـض الفاقـد وعـدم الإسـراف وتنويـع وجبـة المائـدة وإدخـال الخضـروات بنسـبة كبيـرة والتشـجيع للمنتجـات المحليـة وتفضيلهـا علـى المنتـج الخارجـي.

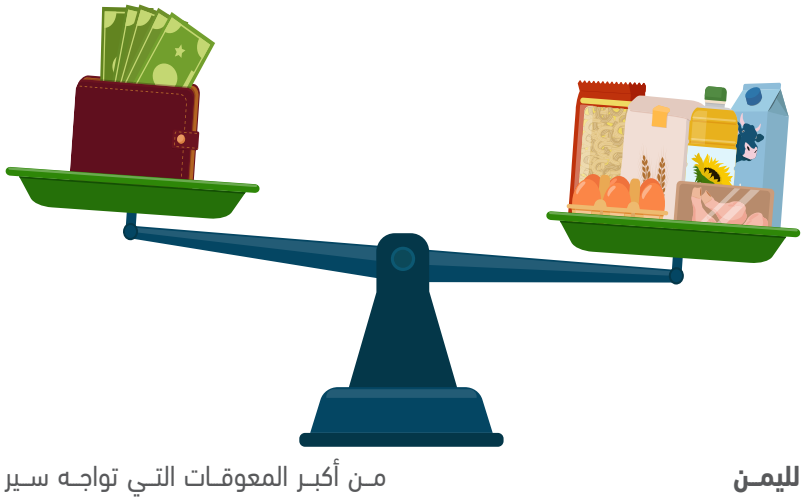

الخبير في التنظيم والموارد د. عبدالغني عبد الله جغمان

القطاع الخاص اليمني يقوم بتأمين إلامدادات الغذائية للسوق لكن آليات السوق قد تفشل في ظل الوضع الدولي المضطرب

يرى الخبير في التنظيم والموارد الدكتور عبد الغني جغمان أن قدرة القطاع الخاص اليمني على إيصال الواردات إلى السوق المحلية لاتزال كبيرة في الوقت الراهن وفقا لألية السوق التي يتبعها، لكنه يؤكد وفقا للأرقام والبيانات التي قام بدراساتها الاقتصادية إن آليات السوق هذه قد تفشل بسبب ارتفاع التكاليف والمخاطر خصوصا هذا العام 2022م وما بعده نتيجة للأزمة العالمية المتعلقة بارتفاع الأسعار للسلع والحرب الروسية الأوكرانية والقيود التي يفرضها التحالف على الواردات لليمن والطرق المقطعة الاوصال بين المحافظات.
عن القيود التي يواجهها القطاع الخاص وكيف يمكن تجاوزها والحلول المقترحة أجرينا هذا اللقاء

د. عبدالغني عبد الله جغمان

لقاء /أحمد الطيار

● من خلال دراساتكم بينتم تأثير الحرب على الواردات السلعية الغذائية إلى اليمن هل يمكن أن توضحوا لنا هذه النقطة ؟

للحديث عن تأثير الحرب على أهم الواردات من السلع الغذائية الأساسية إلى اليمن، يجب معرفة القيود المالية واللوجستية التي يواجهها القطاع الخاص لاستيراد السلع الغذائية الأساسية، بما في ذلك القمح والدقيق والأرز ، فكما هو معروف يعتمد اليمن بشكل شبه كامل على الواردات لتلبية طلب السوق المحلية على السلع الغذائية الأساسية بما يقارب (٨٠-٩٠ في المائة). ومنذ بدء الحرب في 27 مارس 2015م وما بعده كانت هذه الواردات مؤمنة بالكامل تقريبا من جانب القطاع الخاص الذي أظهر مرونة كبيرة ونجح في الحفاظ على استمرار عرض هذه السلع الأساسية إلى البلد. ومع ذلك، وعلى الرغم من قدرته على إيصال الواردات إلى الآن، فإن آليات السوق هذه قد تفشل بسبب ارتفاع التكاليف والمخاطر خصوصا هذا العام 2022م وما بعده.

● ما أبرز التحديات التي تواجه الأمن الغذائي في اليمن بنظركم ؟

وفقاً للبيانات، التحدي الأكبر للأمن الغذائي في اليمن، هو عدم استقرار أسعار الصرف والتحديات التي تواجه الحصول على الائتمان للقطاع الخاص الذي يقوم بالاستيراد ، وكذا زيادة مراقبة تمويل الواردات من قبل التحالف السعودي وتعقيد إصدار خطابات الاعتماد للاستيراد، والسياسات النقدية غير المستقرة وزيادة تكاليف النقل بسبب منع وصول سفن المشتقات النفطية إلى الموانئ اليمنية.. كلها تزيد من تعقيد سلاسل الإمداد الغذائي وبالتالي تنعكس على تكاليف الاستيراد ومن ثم على أسعار المواد الغذائية. لأن اليمن يعتمد اعتماداً كبيراً على الواردات، فإن أي انخفاض في قيمة الريال اليمني ينعكس بشكل مباشر تقريباً في ارتفاع الأسعار بالنسبة للمستهلكين.

● هل لكم القاء الضوء على سوق الإمدادات في اليمن والعوامل المؤثرة فيه؟

دعني اشير لنقطة هامة تتعلق بالحرب الخارجية على اليمن فقد أدت ومنذ ٢٠١٥ إلى تعطيل متكرر واستهداف لحركة الأسواق وتوريد السلع الغذائية وغير الغذائية مما تسبب في نقص في الإمدادات المحلية وارتفاع في تكاليف المعاملات وتقلبات الأسعار وزيادتها. دعني أوضح للقراء الكرام رقميا الكم الذي كان اليمن يستورده شهرياً من الغذاء والوقود حيث تشير البيانات أنه كان حوالي ٣٥٠ ألف طن متري من الغذاء و٥٤٤ الف طن متري من الوقود. بعد الحرب تعرض جزء كبير من حجم الاستيراد لعدة تخفيضات خاصة منذ نوفمبر ٢٠١٧ بسبب الحصار المطبق على ميناء الحديدة والصليف والتي تغطي حوالي ٧٠ في المائة من احتياجات السكان، وتم تحويل السفن إلى ميناء عدن الأمر الذي زاد من نسبة الواردات في ميناء عدن بنسبة ٧٥٪.

● عوامل أخرى

ما هي العوامل الأخرى التي تأثر بها سوق الامدادات لليمن ؟

يمكننا القول أن عامل القدرة الشرائية تعتبر العامل الأول وطبعا انخفاض القوة الشرائية للمواطن جاءت بسبب انقطاع رواتب الموظفين منذ نقل وظائف البنك المركزي من صنعاء لعدن أواخر العام 2016م وما تلاها من تراجع سعر صرف العملة أمام الدولار ، فقد لاحظ مستوردو الأغذية وتجار الجملة وتجار التجزئة ضعف الطلب، والذي يعد تحديا رئيسيا لأعمالهم التجارية، حيث فقدت غالبية السكان مصادر دخلهم، مما أدى إلى ظروف معاناة كبيرة يواجهها المواطنون كل يوم، مما سبب ظهور آليات جديدة ساعدت جزء كبير من السكان للتكيف مع الحياة بسبب انخفاض القوة الشرائية. واليوم، يلجأ عدد متزايد من الناس إلى زيادة مستويات الاقتراض من أجل الاستهلاك الغذائي، فضلا عن الاعتماد على مصادر الدخل الثابتة حيث توقف دفع رواتب القطاع العام التي تعد مصدر لحوالي ثلث العمال اليمنيين، والعراقيل المستمرة للتحويلات المالية من المغتربين بالخارج.

● برأيكم ما أهم الصعوبات التي يواجهها القطاع الخاص من مستوردي الأغذية ؟

إن من أهم الصعوبات التي يواجهها القطاع الخاص من مستوردي الأغذية على الاستيراد هي الحصول على النقد الأجنبي، (علما أن متوسط مساهمة القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠ تبلغ ٧٠٪) (وزارة التخطيط). حيث يشكل توافرها المحدود وارتفاع التكاليف أكثر التحديات إلحاحاً. لقد أشرت في دراسة اقتصادية إلى أن كل هذا بسبب الحصار الاقتصادي على اليمن، المتمثل بشكل رئيسي بنقل البنك المركزي إلى عدن الذي نتج عنه تآكل الثقة في النظام المصرفي وكذا صعوبات في سحب وتحويل أموال البنوك وارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الريال بسبب إنزال إصدارات جديدة من العملة تم طباعتها بدون غطاء خارجي الأمر الذي سرع من انهيار سعر العملة اليمنية وجعلها تفقد أكثر من ثلثي قيمتها بحسب الخبراء الاقتصاديين.

● هل للحصار الاقتصادي تأثير على سوق الإمدادات لليمن؟

تسبب الحصار على الموانئ الرئيسية في البلاد في ارتفاع مستوى التكاليف والمخاطر الذي انعكس سلباً على البورصات النقدية باعتبارها المزود الرئيسي للتمويل. وأخيراً، يواجه مستوردو الأغذية تحديات لوجستية تشمل تعطيل الوصول إلى الموانئ الرئيسية مثل الحديدة وعدن وارتفاع التكاليف بسبب التأخير في الحصول على تصاريح للشحنات الواردة. وهنا نقول إن التكاليف الباهظة لنقل البضائع داخل اليمن إحدى أكبر آثار الحرب الاقتصادية، حيث إن تكلفة الرسوم الجمركية والضريبة المفروضة رسميا على البضائع أصبحت مضاعفة نتيجة الازدواج الجمركي والضريبي الذي تفرضه السلطتان في صنعاء وعدن.
وفي دراسة لغرفة صنعاء والاتحاد

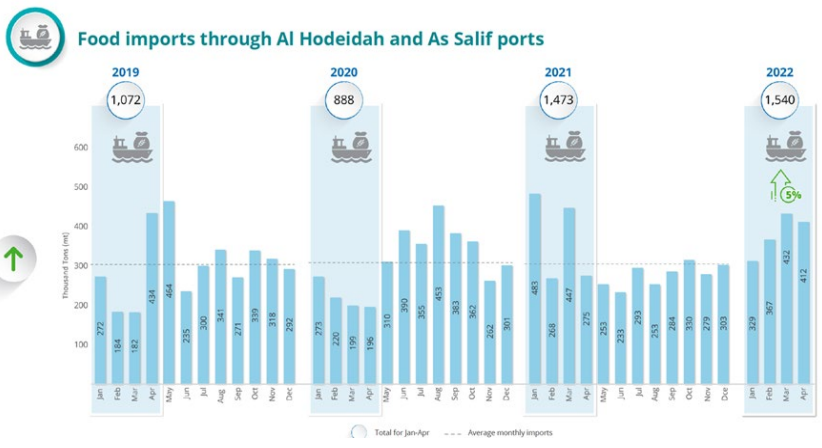

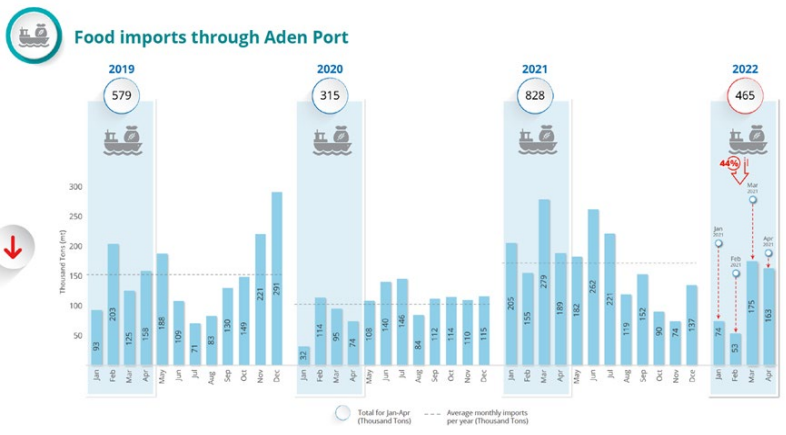

العام للغرف التجارية، بالاستناد إلى بيانات التجار المستوردين اتضح أن المدفوعات النقدية التي يدفعها المستوردون والذين تأتي بضائعهم عبر ميناء عدن ويتم نقلها إلى مخازنهم في صنعاء تصل لحوالي 180 مليار ريال (300 مليون دولار) في العام. وتشير الدراسة إلى أن نقل الحاويات من ميناء عدن إلى صنعاء مرتفع جدا ويعتبر الأغلى عالميا، حيث يكلف نقل الحاوية الواحدة أكثر من 3 آلاف دولار حاليا مقارنة بـ 500 دولار للحاوية عام 2017، فيما لا تتجاوز تكلفة نقلها من ميناء الحديدة إلى صنعاء 600 دولار فقط.

● من خلال الدراسات التي قمتم بها ما الحلول من وجه نظركم كخبراء وباحثين اقتصاديين؟

برأيي أن وقف الحرب ورفع الحصار الاقتصادي هو رأس الحلول وهذا سيمكن اليمن من التنفس اقتصاديا كما لاننسى ضرورة رفع يد الوصاية عن اليمن ودعم الجهود الرامية إلى وقف المنافسة النقدية والمالية والاقتصادية وتحجيمها، و وتوحيد إدارة المالية العامة للدولة والسياسية النقدية تحت إدارة مشتركة للبنك المركزي لممارسة أعماله وخلق حلول عاجلة لمعالجة العقبات المالية الحالية التي تؤثر سلبا على سلاسل الإمداد بالأغذية وأسعار الأغذية للمستهلكين/ تشوهها ،وهناك ضرورة ضمان حصول البنك المركزي اليمني صنعاء على احتياطيات جديدة من العملات الأجنبية لمواصلة إصدار خطابات الاعتماد. وعلى الرغم من التساؤلات حول هذه العملية، يبدو أن إعادة تقديم خطابات الاعتماد في أواخر عام ٢٠١٨ كان فعالاً في تثبيت الريال اليمني. وبدون مصادر جديدة للنقد الأجنبي، من المرجح أن يشهد الريال المزيد من الانخفاض، مما يرفع بشكل كبير تكلفة الغذاء في البلاد.

● مقترحات؟

ما المقترحات التي ترونها ضرورة لتلافي هذه المعوقات ؟

1. مساعدة المصارف اليمنية على الحصول على العملات الأجنبية المجمدة في الخارج، لا سيما إذا كانت مخصصة للواردات الغذائية الأساسية، وتحسين إعادة إدماج المصارف والتجار اليمنيين في أنظمة التمويل الدولية.
2. استعادة السيولة في النظام المالي ضرورة لخفض تكاليف المعاملات ومخاطر المدفوعات ليس فقط بالنسبة لسلسلة القيمة الغذائية، ولكن للاقتصاد بأكمله.
3. رفع القيود عن الاستيراد وإلغاء التصاريح الأمنية وتسهيل مرور السفن في الممرات البحرية والدخول للمياه الإقليمية اليمنية وللموانئ اليمنية بدون قيد او شرط.
4. تعزيز القدرة الشرائية للمواطن وذلك من خلال استعادة صرف المرتبات ودعم الاقتصاد الوطني والمجتمعي.
5. تبني نهج الاكتفاء الذاتي والبدء في زراعة القمح والحبوب ودعم مشاريع الصناعات الغذائية بما يحقق الاكتفاء الذاتي وتقليل فاتورة الاستيراد
6. رفع الحصار عن المشتقات النفطية كون الوقود هو المحرك الأكبر لمدخلات التكلفة المحلية في سلسلة الإمداد الغذائي، فإن منع حدوث طفرات غير منتظمة في أسعار الوقود، يهدف إلى خفض السعر الرسمي للوقود لخفض تكاليف نقل الأغذية وإنتاج الأغذية المحلية.
7. وقف الحرب الخارجية على اليمن رسيما والإعلان عن ذلك دوليا مما سينعكس بانخفاض تكاليف التأمين على أخطار الحرب بالنسبة لمستوردي الأغذية.

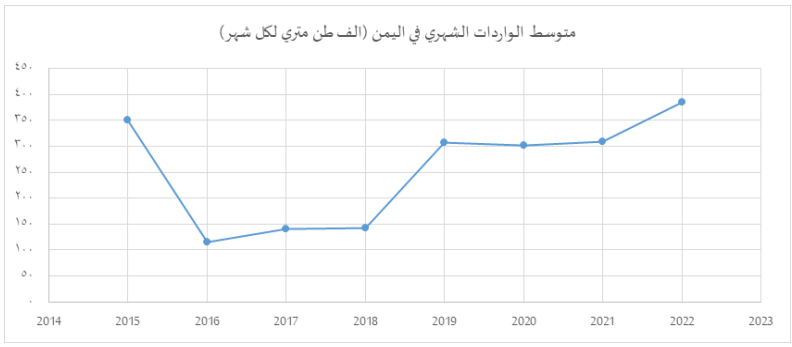

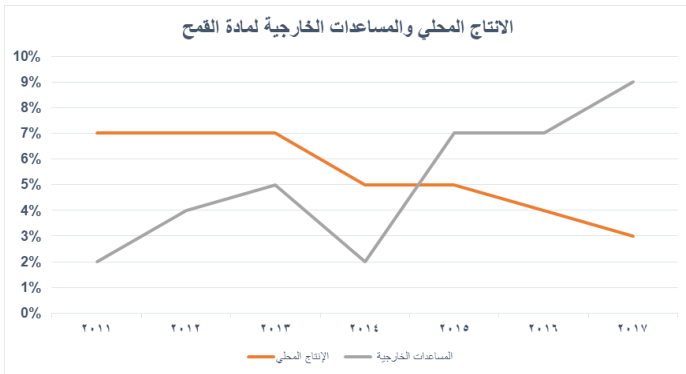

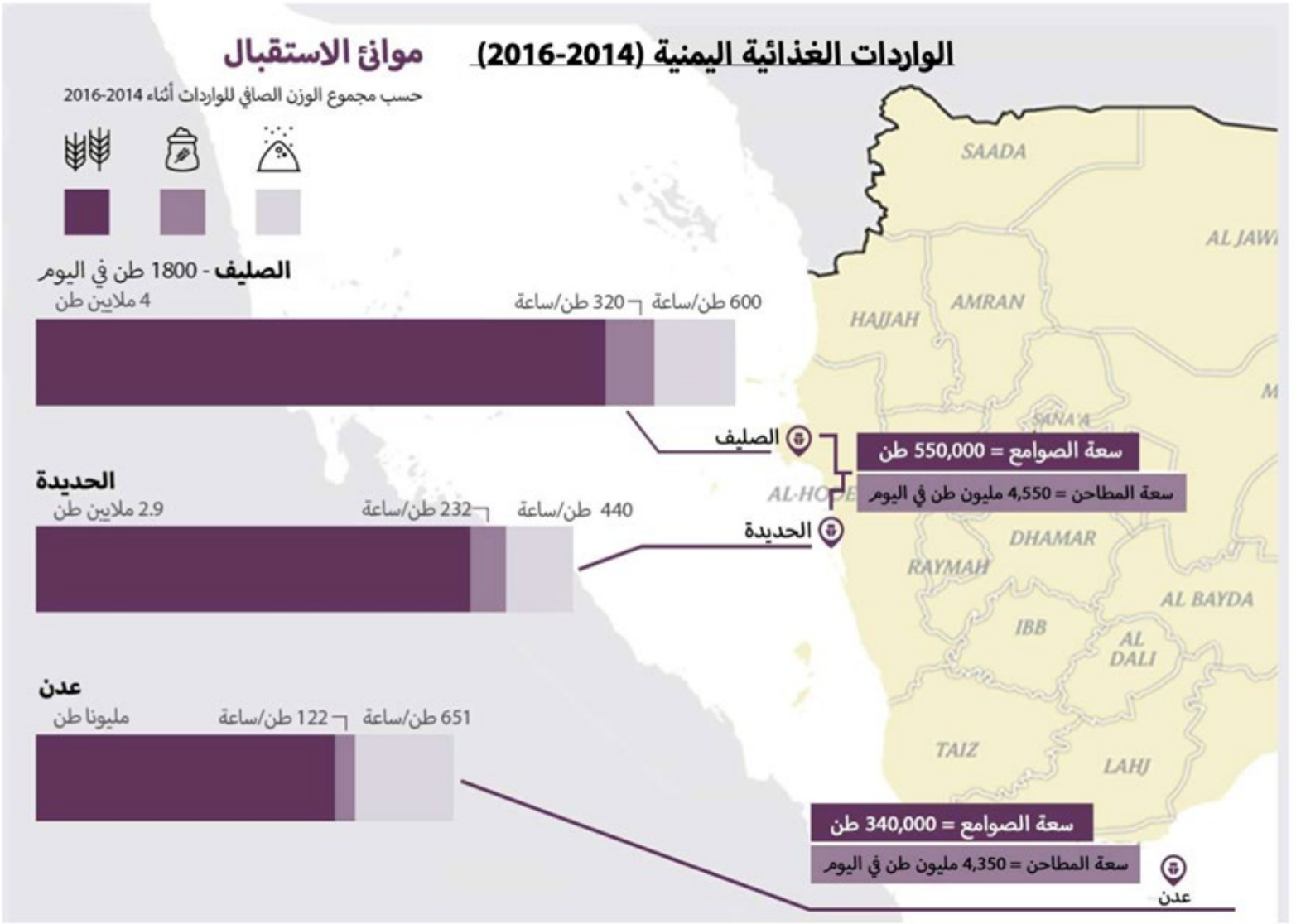

المصدر: هيئة الجمارك اليمنية

بسبب الحرب والحصار الاقتصادي خلال الفترة 2015-2022م بحوالي 17%-

القطاع الصناعي في اليمن يسجل انكماشاً سنوياً مستمراً

كشفت دراسة اقتصادية حديثة أن القطاع الصناعي في اليمن بشقية الاستخراجي والتحويلي سجل انكماشاً سنوياً مستمراً خلال الفترة 2015-2022م بحوالي 17%- جراء توقف الكثير من العمليات الإنتاجية في القطاع بسبب عدم وجود الطاقة الكافية (كهرباء، مشتقات نفطية) واللازمة لعملية الإنتاج.

وبينت الدراسة التي أعدها قسم الدراسات والبحوث بالاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية أن معظم الانكماش في ناتج القطاع الصناعي قد جاء من جانب الصناعات الاستخراجية والتي سجلت تراجعاً سنوياً متوسطاً خلال السنوات 2015 – 2020 بحوالي 15.2%-، فيما بلغ معدل التراجع السنوي في جانب الصناعات التحويلية خلال الفترة حوالي 9-%.

وأظهرت الدراسة التي حملت عنوان مؤشرات أداء القطاع الصناعي في اليمن في ظل الصراع والحرب أن العام 2015 قد سجل الانكماش الأكبر في ناتج القطاع الصناعي وبحوالي 60% (74.2%- في جانب الصناعات الاستخراجية و25.2%- في جانب الصناعات التحويلية) جراء الصدمة الكبيرة التي تعرض لها القطاع الصناعي وبقية القطاعات الاقتصادية، قبل أن تتراجع نسبة الانكماش والتراجع في أداء القطاع سنة بعد أخرى جراء اتباع المنشآت الصناعية المختلفة استراتيجيات تكيف متعددة للاستمرار في العمل والتغلب على التحديات التي واجهتها.

● خسائر اقتصادية متراكمة:

قدر حجم الانكماش التراكمي في قيمة الناتج المحلي الإجمالي الجاري لقطاع الصناعة عام 2020 بنسبة 52% عن حجمه في عام 2012، وقدرت الخسائر الاقتصادية التراكمية في ناتج القطاع خلال السنوات 2015 – 2020 بحوالي 14.1 تريليون ريال، أي ما يعادل 35 مليار دولا وفقاً لمتوسط سعر الصرف في السوق الموازية، منها 30.5 مليار دولار خسائر القطاع العام والمتمثل في عوائد الصناعات الاستخراجية (النفط والغاز) وحوالي 4.5 مليار دولار خسائر القطاع الصناعي الخاص، وبذلك فقد بلغ معدل التشغيل والإنتاج في القطاع الصناعي بشقيه الاستخراجي والتحويلي خلال الفترة 2015 – 2020 حوالي 27% فقط من الطاقة التشغيلية الممكنة للقطاع في ظل الظروف السائدة قبل الحرب، بمعنى أن القطاع الصناعي في اليمن قد فقد حوالي 73% من ناتجه في المتوسط خلال الفترة جراء ظروف الصراع والحرب وما نتج عنها من تحديات وصعوبات، إلى جانب التأثيرات المختلفة لجائحة كورونا، مع العلم أن معدل التشغيل في جانب القطاع العام الصناعي قد بلغ في المتوسط حوالي 12% فقط من قدرة القطاع الإنتاجية، فيما بلغ معدل التشغيل في القطاع الخاص حوالي 64% من قدرته الإنتاجية.

● التطلع إلى المستقبل وتعزيز دور القطاع الصناعي.

تعكس النتائج والتقديرات السابقة لحجم الخسائر الاقتصادية والمالية التي تعرض لها القطاع الصناعي في اليمن بمكوناته المختلفة خلال السنوات الماضية جراء الصراعات السياسية والحروب ومدى فداحة الصراع والحرب على الإنسان والتنمية، إلى جانب الخسائر الاجتماعية والنفسية الكبيرة التي لم يتم التطرق لها في هذه الورقة والتي تساوي أو تفوق حجم الخسائر والأضرار الاقتصادية، وبالتالي فإنه من الأهمية بمكان التركيز على السياسات والأولويات التي تحد من تفاقم الأوضاع في القطاع الصناعي وبقية قطاعات الاقتصاد الوطني وتعزز من فرص النمو والتنمية في الاقتصاد، **وذلك على النحو التالي:**

● العمل على التوصل إلى اتفاق سلام ينهي حالة الصراع والحرب ويضع معالجات التحديات والإشكالات ويلغي كل المظاهر المسلحة، ويمكن في هذا الصدد البدء بتمديد الهدنة الحالية لفترة طويلة نسبياً حتي يتمكن الاقتصاد من التعافي النسبي.

● إعادة تشغيل القطاعات النفطية والغازية المتوقفة وبالتالي مصافي النفط اليمنية لتقليل الأزمات النفطية التي تعصف بالاقتصاد والبلاد.

● مراجعة الآليات والبرامج المخصصة لتفتيش السفن خارج الموانئ اليمنية وإدخال بنود جديدة عليها تتضمن نقل تلك الإجراءات إلى الموانئ اليمنية وبصورة تسهم في تحسين تدفق السلع والخدمات وتقليل التكاليف الإضافية التي يتحملها المواطنون، ويمكن في هذا الصدد قيام القطاع الخاص عبر منظماته المختلفة بتقديم رؤية متكاملة والسعي لتطبيقها بالتعاون مع الآليات الأممية والشركاء الدوليون.

● إنهاء انقسام مؤسسات الدولة، وبالأخص تلك التي تقدم دوراً مهماً في الجانب الاقتصادي مثل البنك المركزي، والعمل على تحسين السياسات المالية والنقدية والمحافظة على استقرار سعر الصرف للعملة المحلية.

● أهمية قيام السلطات الحاكمة بصرف رواتب الموظفين والمتقاعدين المنقطعة من سنوات عدة كون تلك الرواتب في غاية الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني بما تمثله من قوة شرائية كبيرة حرم منها البنيان الاقتصادي والقطاع الخاص.

سياسات وأولويات الاتصال والتواصل

● العمل على نشر الوعي الاقتصادي لدى المسئولين الحكوميين بأهمية الدورة الاقتصادية، وإتاحة الفرصة للقطاع الخاص بالعمل في ظل بيئة اقتصادية واستثمارية محفزة ومدى الضرر الذي يلحق بالقطاع الصناعي والاقتصاد الوطني والإيرادات العامة جراء السياسات الجبائية المتعددة، بما في ذلك تعميم ونشر التجارب الاقتصادية العالمية القائمة على أساس قيادة القطاع الخاص، ويمكن في هذا الجانب قيام منظمات القطاع الخاص وعلى رأسها الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية بعمل مجموعة من الندوات وورش العمل التوعوية حول أهمية الدورات الاقتصادية المكتملة ومدى إسهام سياسات التحفيز في النمو الاقتصادي الكلي وزيادة الإيرادات الحكومية.

الشركات المتضررة من الحرب والحصار الاقتصادي ... خسائر بالجملة

تتساءل الكثير من الشركات والمصانع التي تعرضت للقصف المباشر أو غير المباشر خلال الأعوام الماضية وتسببت في الحاق خسائر مالية كبيرة بها عن أخر المستجدات في هذا الشأن ونحن بدورنا نطرح هذا الموضوع متسائين عن التعويضات كحق مكفول لها قانونيا على المستوى الدولي.

أحد الاستفسارات وردت إلينا من شركة ارتكس بينت فيها حجم الأضرار والخسائر التي تعرضت لها الشركة جراء القصف الجوي للعاصمة صنعاء خلال الأعوام 2015-2019م، وقالت إن الشركة إنها تعرضت لأضرار وخسائر كبيرة جداً فأحد مخازن الشركة والكائن في حارة السلامي تعرضت بضاعته المقدرة بالملايين للتلف نتيجة الانفجار الكبير في فج عطان الذي وقع في يوم 20 مايو 2015م ،وتضيف عقب تفاقم الأوضاع نتيجة للحرب على اليمن والقصف الجوي توقفت مبيعات الشركة لعدة عوامل أهما الانقطاع التام للكهرباء الرئيسية للدولة والتي تعتبر العمود الفقري لتنشيط مبيعات الأجهزة المنزلية الكهربائية، والارتفاع الكبير في أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، وانعدام المشتقات النفطية وارتفاع أسعارها بسبب الحصار المفروض على البلد. وتوضح الشركة أن ارتفاع تكاليف البضائع المستوردة من الخارج كأجور الشحن ومصاريف التأمين البحري والبري ومصاريف التخليص والرسوم الجمركية وأجور النقل وغيرها قد ساهمت في توقف أعمال الشركة وغيرها من الشركات وهو ما يعتبر قانونا من التأثيرات المباشرة للحرب على اليمن وبالتالي فاخسائر المترتبة على الشركات يجب أن تقابل بتعويضات عادلة. كما تضع الشركات المتضررة تأثير الإجراءات الناتجة عن نقل البنك المركزي وتوقف صرف رواتب موظفي الدولة من ضمن العوامل التي أدت الى عزوف المستهلكين عن شراء الأجهزة المنزلية الكهربائية واعتبارها سلع كمالية.

الأوضاع الأمنية المتردية في عدن ساهمت الأوضاع الأمنية المتردية في المناطق التي تحت سيطرة ما تسمى الشرعية (عدن) سلباً على أنشطة الشركات في تلك المناطق . فمخازن شركة ارتكس تعرضت لاعتداء في تلك المناطق مما أدى إلى نقل البضاعة من تلك المخازن إلى المركز الرئيسي في صنعاء وتحمل تكاليف النقل بحدود 30,000 $.

شركة آرتكس التجارية المحدودة

الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة - صنعاء تنعي رئيس مجلس إدارتها السابق

الشيخ عبد الوهاب سنان أبو لحوم

نعت الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة- صنعاء لكافة أعضائها وللقطاع الخاص اليمني وفاة نائب رئيس مجلس إدارتها للشؤون الصناعية (رئيس مجلس الإدارة السابق)رجل الأعمال المغفور له بإذن الله تعالى

الشيخ /عبد الوهاب سنان عبد الله أبو لحوم والذي وافاه الأجل يوم السبت 24/7/2022م بعد حياة حافلة بالنشاط التجاري والعمل لخدمة الاقتصاد الوطني والقطاع الخاص.

والغرفة إذ تعبِّر عن "بالغ الحزن والأسى لهذا الحدث الأليم، لتتقدم بأحر التعازي وأصدق المواساة القلبية لأولاد الفقيد وجميع أفراد اسرته وأصدقائه، سائلين الله العلي القدير أن يتغمده بواسع رحمته وأن يلهم جميع أهله الصبر والسلوان.

إنَّا لله وإنَّا إليه راجعون.

تولى الشيخ عبدالوهاب رئاسة الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء خلال الفترة 1998-2004 وقد انتخب عضواً في مجلس الإدارة في بداية التسعينات وكان من رجال الأعمال البارزين في اليمن ورأس شركة أبو لحوم الدولية.

الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا

تعقد جلستها الثانية لموضوع الدعوى المرفوعة من الغرفة التجارية

عقدت الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا برئاسة فضيلة القاضي عصام السماوي رئيس المحكمة العليا رئيس الدائرة جلستها الثانية في شهر مايو للاستماع لموضوع الدعوى المرفوعة من الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة – صنعاء وعدد من الشركات التجارية بشأن طلب تقرير عدم دستورية المادة (27) من قانون الزكاة القائم.

- تتمحور دعوى الغرفة والشركات التجارية في القضية حول "عدم دستورية ما قرره نص المادة المذكورة في قصر حق التوزيع الذاتي للمكلف الطبيعي بنسبة (25%) من الزكاة المستحقة على الشخص الطبيعي وحرمان الشخص المعنوي من هذا الحق".
- الجلسة حضرتها قيادة الغرفة ممثلة بالأستاذ حسن محمد الكبوس رئيس مجلس الإدارة والأستاذ محمد محمد شارب نائب رئيس مجلس الإدارة والدكتور محمد عبد الله الآنسي عضو مجلس الإدارة ،إضافة إلى المدير العام التنفيذي للغرفة وعدد من ممثلي شركات القطاع الخاص
- قدمت الغرفة من خلال المحامي/ نبيل المحمدي ردًا على الطعون المقدمة من وزارة الشؤون القانونية في الجلسة الماضية وفندتها.
- يذكر أن وزارة الشؤون القانونية قد دفعت في الجلسة الماضية بعدم قبول هذه الدعوى، معتمدَة على دفوع قائمة وفقا لمحامي الغرفة المحمدي بأن لا مصلحة ستترتب للغرفة والشركات في حالة الحكم بعدم دستورية النص الطعين.

التحكيم ودوره في حل المنازعات

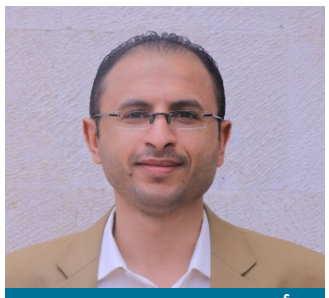

أ. هاني محمد الإدريسي

إن مقتضيات الواقع وازدياد العلاقات وتشعبها حتم ظهور طرق بديلة للقضاء تعمل على تخفيف العبء الملقى على عاتق القضاء، وتسهيل الوصول إلى حل مرضٍ للخصوم، ولعل من أشهر هذه الطرق هي التحكيم... هذا الطريق البديل الذي عرفته البشرية منذ القدم، فقد امتد تاريخه إلى الفترة التي ظهر فيها الإسلام في شبه الجزيرة العربية، بل وبأكثر من ذلك بكثير، إلا أنه في هذه المرحلة تميز بالكثير من الضبط والتنظيم الذي يتوافق مع روح وأحكام الشريعة الإسلامية. ولم يتوقف التحكيم عند هذا الحد بل ازداد في الظهور والاتساع يوماً بعد يوم وأصبح فريدًا من نوعه كونه لم يقتصر على حل الخلافات التي تثار على المستوى المحلي فقط وإنما امتد ليشمل المستوى الإقليمي والدولي، وذلك بالنظر للخصائص التي ميزته كالسرعة والمرونة والسرية، بالإضافة إلى الحرية المعطاة للأطراف والتي يجسدها الاتفاق الذي يبني عليه التحكيم والذي يتم ضمنه كل الإجراءات والشروط والمدة التي يتم خلالها حل النزاع القائم أو الذي من المحتمل أن يقوم ،كما أن هذه الحرية المعطاة لأطراف التحكيم تمكنهم حتى من اختيار الهيئة التحكيمية التي تشرف على حل النزاع بحكم نهائي ملزم للجميع. بل إن الدول في حد ذاتها أو من يقوم بتمثيلها من الأشخاص المعنوية العامة أصبحت تلجأ إلى إدراج التحكيم في العلاقات التي تجمعها سواء مع غيرها من الدول الأخرى أو مع الأشخاص الطبيعية أو المعنوية الداخلية أو حتى الأجنبية، وكل ذلك لكونها رأت فيه الطريق المثالي لتحقيق مصالحها الاقتصادية وكذا السياسية.

وعلى اعتبار أن من أكثر الوسائل التي تمارس بها الإدارة نشاطها وتعاملها مع الغير يتم عن طريق العقود الإدارية، فإنه في الغالب نجد أن المتعامل مع الدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة لاسيما المتعامل الأجنبي (الدول والشخص الطبيعي أو المعنوي) وللاعتقاد الراسخ لديه من عدم استقلالية الأجهزة القضائية وحيادها، يفضل إدراج التحكيم كوسيلة لحل النزاعات من أجل بعث الطمأنينة في نفسه وهو ما نراه مجسدا أكثر في المجال الاستثماري الذي أصبح يعرف ازدهارا وانتشارا مستمرا على أرض الواقع. كما أن الطابع الخاص الذي يميز العقود الإدارية الداخلية أو الدولية التي تبرمها الدولة أو الأشخاص المعنوية العامة، جعل من مسألة إدراج التحكيم كوسيلة لحل النزاعات التي تثيرها أمرا غير مستساغ لدى العديد من التشريعات ليس فقط العربية وإنما حتى الغربية، وذلك كون أنها ترى في هذا الطريق البديل مساس بسيادتها فهو يؤدي إلى سلب الاختصاص من القضاء الإداري الذي وجد لحل مثل هذه النزاعات، كما أنه يؤدي إلى استبعاد تطبيق القانون الداخلي للدولة.

د. حميد المطري

الوضع القانوني لمدة الضمان التجارية

الإشكاليات الواقعة التي يتكرر حدوثها مدة الضمانة التجارية أو الكفالة التجارية ،الأصل أن الضمانة التجارية متعلقة بالالتزام المكفول عليه، حيث عرفت المادة (230) من القانون التجاري ،بأن الكفالة التجارية ضم ذمة إلى ذمة في المطالبة بتنفيذ الالتزام وهذا يعني أن الضمانة أو الكفالة التجارية تظل قائمة مادام الالتزام المضمون الوفاء به مازال قائما ،حيث تكون الضمانة ملازمة للالتزام المضمون الوفاء به ،فلا تنتهي الضمانة إلا بسقوط الالتزام الوفاء به ،فإذا سقط الالتزام انتهت الوكالة ومن المعلوم أن الالتزام يسقط بالحالات المقررة لانقضاء الالتزامات عامة كالوفاء والإبراء والمقاصة واتحاد الذمة وتجديد الالتزام.

وعلى ذلك يحل محل الدين المكفول دين جديد لا تنتقل إلية الضمانة التجاري وبناء على هذا فإن الضمانة التجارية تنتهي في حالة تجديد الالتزام حسب ما هو مقرر في المادة (420)من القانون المدني.

الضمانة التجارية تظل نافذة حتى لو تم تمديد العقد طالما وأن الضامن لم يعترض على ذلك.

وبما أن الضمانة التجارية عقد ينعقد بالإيجاب والقبول وقد يتضمن شرط تحديد مدة معينة لسريان الضمانة ،فعندئذ تكون الضمانة عملا بقاعدة العقد شريعة المتعاقدين وقد نصت المادة (1036) من القانون المدني على جواز تحديد مدة الضمانة فستظل الضمانة باقية طالما أن الضامن لم يشترط في الضمانة أجلا معينا أو مدة معينة لضمانته ،فما دام أن الضامن لم يشترط في ضماناته ذلك فإن الضمانة تظل قائمة مادام الالتزام المضمون الوفاء به قائما. لأن الأصل التلازم بين الضمانة والالتزام المضمون الوفاء به.

شاي الكبوس

AL-KBOUS TEA

SINCE 1948

منار الجناحي : سيدة أعمال تحيي آمال النساء في اليمن

للمرة الثانية نلتقي في هذه الصفحة بسيدة الأعمال" منار الجناحي " هذه المرة عقب تمكنها من انجاز مشروعها الخاص والذي جاء ممزوجا بين المعاناة نتيجة للأوضاع التي تمر بها بلادنا من الحرب والحصار الاقتصادي والشغف والحلم والمثابرة لتحقيقه مما يولد لدينا قصة أخرى للنجاح نعتقد أنه يجب ان تلهم الأخرين.

في العام 2014 قامت منار الجناحي وبشراكة مع إحدى صديقاتها المتخصصة في علوم الصيدلة بإنشاء وتأسيس مشروعها الخاص (Rozet Paradise) لاستخلاص وتركيب المنتجات الطبيعية والطبية العلاجية والجمالية للشعر والبشرة والجلد من مكونات آمنة وطبيعية، وحشدت مدخراتها المالية لسنوات العمل السابقة لاستئجار مكان مناسب وشراء مستلزمات المشروع من الآلات والمعدات والمواد الخام والوسيطة من المحافظات اليمنية المختلفة ومن بعض الدول الخارجية كالهند وباكستان والبرازيل ووظفت خمسة عمال في المشروع، وبدأ المشروع في الإنتاج، إلا أنه كان للقدر كلمة أخرى. فقد أحالت ضربة جوية مفاجئة لطيران التحالف العربي على أحد المواقع المجاورة مشروع منار وصديقتها إلى أثر بعد عين، فقد تدمر المقر بصورة كلية وتناثرت الآلات والمعدات والمواد الخام في المنطقة، ليتناثر معها رأس مال المشروع والمقارب لـ 18 مليون ريال وأحلام منار بغد مشرق ومزدهر، مما اضطرها لتسريح العاملين معها.

بعد تدمير المشروع دخلت منار في حالة من اليأس والإحباط استمرت لحوالي شهرين وفي الشهر الثالث وبمساعدة نفسية من الأسرة والأصدقاء تخلصت من يأسها وإحباطها وقررت عمل نقلة نوعية في حياتها ومسيرتها المهنية، حيث بادرت بالالتحاق بأحد البرامج التأهيلية لضحايا الصراع من أصحاب المشاريع (spring-board) والتي ينظمها الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية وبدعم من منظمة التعاون الفني الألماني GIZ والتي كان لها أثر كبير في حياة منار، وساهمت وبصورة مباشرة في تغيير مفهومها للحياة وأن خسارتها لمشروعها الخاص لا تعني نهاية العالم، وأن المنح الكبيرة تولد من رحم المحن والمعاناة، وأن النجاح يكون ألذ في ظل الصعاب، فنهضت من جديد، بل وكرست نفسها من جديد لاستعادة مشروعها الخاص، وكذلك لمساعدة النساء مالكات المشاريع وتقديم الدعم النفسي والاستشارات النوعية لهن في مجال التسويق وإدارة المشاريع.

ترى منار، أنه وعلى الرغم من الآثار السلبية الكبيرة والمدمرة للحرب في اليمن والتي عملت على تقليص فرص العمل التي يخلقها الاقتصاد، بل وتسريح الكثير من العاملين وانقطاع رواتب الموظفين، إلا أن أصحاب الهمم العالية والعزيمة القوية من الشباب والشابات بادروا إلى إنشاء مشاريعهم الخاصة من خلال استثمار مهاراتهم وخبراتهم السابقة وهواياتهم وتحويلها إلى مشاريع رائدة تساهم في تشغيل الأيدي العاملة وتوفر مصدراً بديلاً للدخل، فضلاً عن كونها تعزز ثقة الأفراد بأنفسهم وقدراتهم على تخطي الصعاب في ظل بيئة أعمال مليئة بالصعاب والتعقيدات، مستغلين في ذلك الدعم المحدود من الجهات الحكومية الرسمية لرواد ورائدات الأعمال والمتمثل في الاعفاء من الضرائب لمدة سنتين، وسهولة استخراج التراخيص والسجل التجاري وكذلك الحصول على الدعم الاستشاري والحفاظ على الملكية الفكرية.

والآن، وبعد تجاوز منار للكثير من الصعاب في مسيرتها المهنية فقد كرست وقتها للعمل في مجال التمكين الاقتصادي والاستثمار وتنسيق المشاريع مع العديد من المنظمات، وتولت العديد من المناصب التنفيذية في مؤسسات عدة، إلى جانب عملها كمدربة واستشارية في مجال التمكين الاقتصادي.

كما بدأت من جديد وبجهد مشترك مع صديقتها وشريكتها في المشروع السابق في إعادة تشغيل مشروعها في مجال صناعة المنتجات الطبية الطبيعية (Min-erva Paradise) وتسويق منتجاتها في السوق المحلية، مع آمالها بتصدير تلك المنتجات للخارج في القريب العاجل .

بعزيمة قوية ومثابرة مستمرة تواجه التحديات والصعاب والتي تتركز في صعوبة توفر المواد الخام ومستلزمات الإنتاج المحلية واضطرارها لتوفيرها من بلدان أخرى وبأسعار مرتفعة، إلى جانب الصعوبات المتعددة في عمليات الشحن البحري والجوي إلى اليمن، واستغراق عمليات النقل الداخلي بين المحافظات أيام وأسابيع متعددة جراء إغلاق الطرق الرئيسية بين المحافظات والتحول إلى الطرق الفرعية والمستحدثة بما تحتويه من نقاط تفتيش كثيرة وجبايات متعددة، بل وطرق تفتيش بدائية تساهم في كثير من الأحيان في العبث بمحتوى الشحنات وإلحاق الضرر بمحتوياتها، كما تساهم في أحيان أخرى في خسائر مالية لأصحاب الأعمال جراء عدم توفر ظروف التخزين الملائمة للشحنات المنقولة بين المحافظات المختلفة.

تلخص منار الجناحي أبرز التحديات التي تواجه رواد الأعمال في اليمن منها عدم استقرار قيمة العملة المحلية أمام العملات الأجنبية وتدهورها المستمر، الأمر الذي يخلق صورة ضبابية للمشهد الاقتصادي، إلى جانب آثارها المدمرة على مستوى المعيشة للمواطن ومحدودية قدرتهم على شراء السلع والمنتجات المختلفة، كما ترى أن غياب الكهرباء العمومية وارتفاع أسعار الكهرباء التجارية له آثار مدمرة على المستثمرين وأصحاب الأعمال، وبالذات في الأعمال الصغيرة المعتمدة على الكهرباء.

مركز ريادة الأعمال في الغرفة يوقع مذكرة تفاهم مع وكالة تنمية المنشآت SEMPES لتنفيذ برنامج عيادات الأعمال (BUSINESS CLINIC)

وقع مركز ريادة الأعمال والمنشآت الناشئة بالغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة_صنعاء (CES) ووكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر SEMPES)) مذكرة تفاهم تنص على بالتعاون المشترك بينهما لتنفيذ برنامج عيادات الأعمال (BUSINESS CLINIC) لقطاع سيدات الأعمال في مشروع (Brave Women) التابع للوكالة. وتنص المذكرة أيضا على بالتعاون الوثيق والاهتمام والتنسيق المشترك بين المركز والوكالة في تقديم خدمات عيادات الأعمال للمستفيدات من مشروع دعم استمراريه الأعمال (قطاع سيدات الأعمال) في المحافظات ا لمستهد فة .

وقع المذكرة عن جانب مركز ريادة الأعمال والمنشآت الناشئة الأستاذ رشيد أحمد شاجع رئيس مجلس ريادة الأعمال وعن وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر(SEM-PES) الأستاذة صفية محمد

مشاركة فاعلة للغرفة في الورشة التعريفية بمعرض الطاقة الشمسية والري الحديث في صنعاء

الإدارة الإعلامية خاص - سبأ :
شاركت الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة -صنعاء في الثاني من أغسطس 2022م في الورشة التعريفية بمعرض الطاقة الشمسية والري الحديث ومستلزمات الزراعة، والتي نظمها الاتحاد التعاوني الزراعي بمشاركة شركات من القطاع الخاص.
وفي الورشة أكد الأستاذ محمد صلاح نائب رئيس مجلس إدارة الغرفة حرص الغرفة واهتمامها بدعم وتشجيع المزارعين، وتفعيل دور الإرشاد الزراعي والحفاظ على المياه الجوفية باعتماد وسائل الري الحديث.
مشيرا إلى أن الغرفة تضع ضمن أولوياتها تشجيع القطاع الخاص المتخصص في المنظومات الحديثة للطاقة الشمسية في المجال الزراعي على تطوين هذه الصناعة ومستلزماتها بما يسهم في تنمية وتعزيز الإنتاج الزراعي بطرق حديثة.
وقد أثريت الورشة التي شارك فيها الدكتور محمد الأنسي عضو مجلس إدارة الغرفة بنقاش مستفيض من قبل الغرفة ركز على أهمية تفعيل مشاركة بنوك التمويل والصناديق الاجتماعية والمنظمات المهتمة والجمعيات الزراعية وشركات منظومات الطاقة الشمسية ومصانع منظومات الري الحديث والمحميات ووكلاء المعدات الزراعية ومزارعي البستنة ومنتجي السماد العضوي ومربي الحيوانات، لدعم القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وإيجاد نهضة زراعية تسهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي والحد من فاتورة الاستيراد.

لتقديم أفضل الخدمات لكافة الأعمال التجارية في القطاع الخاص في الجمهورية اليمنية

الغرفة تناقش مع منظمة العمل الدولية تعزيز التعاون فى مجال نظام خدمة العملاء (CRM)

الإدارة الإعلامية /خاص
تشهد علاقات التعاون بين الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء ومنظمة العمل(ILO) تطورا ملحوظا حيث زار فريق فني من المنظمة المتخصص في نظام خدمة العملاء أواخر شهر أبريل وبحث أوجه التعاون بين الغرفة والاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية من جهة ومنظمة العمل الدولية من جهة أخرى فيما يخص تفعيل دور الغرف التجارية الصناعية اليمنية وتقديم أفضل الخدمات لكافة الاعمال التجارية في القطاع الخاص في الجمهورية اليمنية.
وفي شهر مايو عقد اجتماع عبر تطبيق (Zoom) بين الغرفة وممثل الاتحاد العام للغرف التجارية الأستاذ محمد العابد والسيد باولو ممثل المنظمة وناقش عملية الربط التقني والفني في بناء نظام الخدمات الالكترونية للغرف التجارية نظام خدمة العملاء (CRM) التابع لمنظمة العمل الدولية.
وخرج الاجتماع بتفاهمات حول ضرورة التعاون المشترك والاستفادة من نظام المنظمة الدولية في تطوير وبناء قدرات الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة خصوصا وانه يصب في إطار مخرجات التخطيط الاستراتيجي والذي تبنته قيادة الغرفة التجارية في الآونة الاخيرة حيث وستزداد خدمات الغرفة من مجمل الخمس خدمات الاعتيادية الحالية إلى ما يزيد عن (100) خدمة لكافة القطاعات التجارية والصناعية والتي ستنفذ تدريجيا وفق الخطط الخمسية المنصوص عليها في برنامج التخطيط الاستراتيجي الشامل ، الأمر الذي سيعزز كفاءة الغرفة التجارية وكذلك بناء قدرات شركات القطاع الخاص على كافة الأصعدة علما بأنه يجري حاليا الأعداد لإدخال النظام وتنفيذ متطلباته.

الجيل الجديد
ALJEEL ALJADEED

ريادة مستمرة.. آفاق جديدة

مـدير التحرير
أحمد الطيار

الإخراج الفني
عماد الصبري

الإشراف العام
أ/عادل محمد الخولاني
قائم بأعمال مدير عام الغرفة

شهرية - تصدر عن الإدارة الإعلامية بالغرفة

cs.scci@scciye.org
www.scciye.org
cci.scyemen
sccimedianews

صنعاء - حي عصر شارع الستين أمام مبنى مجلس النواب الجديد بجوار المؤسسة الوطنية لمكافحة السرطان الهاتف : 01401206

زيارة ناجحة قام بها الأستاذ حسن الكبوس لمسقط

الاتفاق على تعزيز دور القطاع الخاص في تمكين التعاون الاقتصادي والاستثماري بين اليمن وسلطنة عمان

الإدارة الإعلامية /خاص

أثمرت زيارة رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة الأستاذ حسن محمد الكبوس لسلطنة عمان الشقيقة خلال الفترة 6-10 أغسطس 2022م نتائج إيجابية لتعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري بين بلادنا وسلطنة عمان وفتحت أفاقا جديدة لتعزيز مكانة ودور القطاع الخاص في قيادة ودفع علاقات البلدين الشقيقين اقتصاديا واستثماريا.

ويأتي على رأس نتائج الزيارة الاتفاق على المشاركة الفعالة من قبل الجانب اليمني في المؤتمر الاستثماري الذي ستقيمه غرفة تجارة وصناعة عمان فرع ولاية ظفار منتصف سبتمبر القادم في مدينة صلالة ،البقية ص(55)

الخولاني قائماً بأعمال الادارة التنفيذية للغرفة

يتقدم الكادر الوظيفي والقيادي بالغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة بالتهنئة **لأستاذ/عادل محمد الخولاني** لنيل ثقة مجلس الإدارة وتعيينه لشغل منصب قائم بأعمال المدير العام ونؤكد له الحرص على العمل لتحقيق رؤيته ومهامه لتعزيز دور ونشاط الغرفة.

أنظمة المحطات من إبداع سوفت

أنظمة مالية وإدارية متكاملة تلبي متطلبات مالكي محطات الوقود، والكهرباء، ومشاريع المياه.
وتمكنهم من مراقبة سير أداء منشئاتهم من خلال التقارير التفصيلية المتوفرة في الأنظمة.

إبداع سوفت
EBDA3 SOFT
نظم محاسبية...بطرق إبداعية

حاصلة على شهادة الأيزو ISO 9001 : 2015

بالإضافة الى العديد من الأنظمة المصرفية والمالية والإدارية.

- نظام شركات الصرافة.
- نظام الموارد البشرية.
- نظام الصيدليات.
- نظام الصراف المتقدم.
- نظام التاجر المطور.
- نظام المدارس.
- نظام الدوت اكس برو.
- نظام المستشفيات.
- نظام الفنادق والمطاعم.

المركز الرئيسي
Head Office

جولة مأرب-جوار وزارة التربية والتعليم - شارع مأرب -صنعاء -الجمهورية اليمنية
Nearby the Ministry of Education - Mareeb St. Sana'a- Republic of Yemen
هاتف: 75 - 74 - 73 -72 337571 1 967 + / بريد الكتروني : info@ebda3soft.com

www.ebda3soft.com